الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٨
المعقودة يوم الأربعاء
٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

خطاب فخامة السيد خوان كارلوس واسموسي، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب يلقيه فخامة رئيس جمهورية باراغواي.**

اصطحب السيد خوان كارلوس واسموسي، رئيس جمهورية باراغواي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية باراغواي، فخامة السيد خوان كارلوس واسموسي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.**

الرئيس واسموسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **هذه أول مناسبة أتشرف فيها بالمثول أمام هذه الهيئة الدولية الموقرة لكي أتكلم باسم بلدي، باراغواي. وإنني أفعل ذلك بارتياح عميق لأني أمثل حكومة ديمقراطية حقا فازت في انتخابات حرة، وبوصفي أول مواطن مدني يتولى رئاسة الجمهورية خلال ٣٩ سنة.**

وأود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس إنسانالي. لقد انتخبتم لخبرتكم الفنية الراسخة وممارستكم السياسية الطويلة الأمد، وهذا تكريم لكم شخصيا ولبلدكم غيانا التي تمثلونها عن جدارة. ويسعدني أن أشير في هذا الصدد إلى أن باراغواي قد دافعت دائما، منذ دخولها الأمم المتحدة كعضو مؤسس في عام ١٩٤٥، عن حق تقرير المصير للشعوب واستقلال المجتمعات السياسية، الشبيهة بغيانا، التي توصلت إلى الحكم الذاتي إعمالا للالتزامات التي فرضها ميثاق الأمم المتحدة.

وأرحب كل الترحيب بالأعضاء الجدد الذين قبلوا لتوهم وهم: الجمهورية التشيكية، وجمهورية سلوفاكيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، واريتريا، وإمارة موناكو، وأندورا. وهذا الترحيب ليس مجرد مسألة بروتوكولية، إنه اعتراف بحكومة كل منها، وهذا ما أعبر عنه باسم حكومة باراغواي.

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178،
مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.8
19 October 1993

ARABIC

93-86627(A)

منذ أكثر من شهر بقليل، بدأت ولاية حكومتي بتصميم شديد على تعزيز علاقاتنا الخارجية مع جميع أعضاء المجتمع الدولي، في إطار القيود الطبيعية التي تحددها الظروف المالية المحلية والطوارئ. وأود الآن أن أعرض بعض الأفكار لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

لقد بزغ النظام الدولي الجديد على العالم فجأة. ولم يعد هناك وجود الآن لهيكل القوة الثنائي الأقطاب، وقد حدث التغيير بسلام. ولقد تغيرت باراغواي بالطريقة نفسها وبالإيقاع نفسه. واليوم أصبح شعب باراغواي سيد مصيره وستكون الغلبة لإرادة الشعب. ونحن نعيش في جو من الاحترام لحقوق الإنسان في ظل اقتصاد السوق وإصلاح لأجهزة الدولة. ولقد نفذنا بنجاح وبطريقة سلمية إصلاحات استثنائية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون مساعدة خارجية، وبمجرد الاعتماد على إيمان مواطنينا وطموحهم في العيش في سلام مقترن بالعدل والحرية.

إن حكومة باراغواي تحترم الحرية وتعزز العدالة؛ وتسعى جاهدة إلى زيادة فرص النمو والرفاه للبشر.

ولا يمكن للنشاط الاقتصادي، ولا سيما اقتصاد السوق، أن يوجد في فراغ مؤسسي. بل ينبغي، على العكس من ذلك إقامة نظام أمني يكفل السلامة البدنية لجميع الأشخاص والمبادرة الفردية وحرمة الملكية الشخصية، عن طريق نظام نقدي مستقر وخدمات عامة تتسم بالكفاءة.

وتولي حكومة باراغواي أولوية لضمان هذا الأمن وهذا الاستقرار وهذه الخدمات لكي يتسنى لمن يريدون العمل والانتاج أن يتمتعوا بثمار عملهم وأن يلمسوا الحافز الذي يدفعهم إلى أداء عملهم بأمانة وكفاءة.

ويدرك شعب باراغواي الآن أنه قد انتصر على الكثير من تقلبات الأيام. ولقد سمعنا كثيرا من الوعود عن مجيء الإنسان الجديد. وشهدنا وقوع الكثير من المآسي وتحطم الكثير من الآمال.

ونحن نؤمن اليوم بأن الطريق الوحيد المؤدي إلى الانتصار العظيم المحقق للرفاه الجماعي هو طريق الديمقراطية والحرية. إن أبناء باراغواي رجالا ونساء يودون العيش بطريقتهم الخاصة، حيث يحترمون القانون ويحققون الرفاهية في وئام ووفاق.

إنني أعتبر أنشطتي الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيد أركانها غير مكتملة إذا لم يتمكن أبناء وطني من المضي بحرية في تشكيل الأحزاب السياسية وانتخاب الحكومات دون قسر، وإذا لم يستطيعوا العيش في سلم مع أسرهم والتمتع بثمار عملهم الشريف، وإذا لم يستطيعوا أن يحيوا حياة مثمرة ويتأملوا بفخر في نهاية كل يوم من أيامهم نجاحاتهم وإنجازاتهم.

ولكن علينا ونحن ننظر إلى مستقبل باراغواي أن نفكر في الحالة المشحونة بالحقائق الدرامية. إننا تغلبنا على حالة سياسية محلية قابلها المجتمع الدولي طوال ثلاثة عقود باللامبالاة والتهميش، ثم بالإدانة في نهاية الأمر. ولقد تحملنا هذه الحالة بفضل ما بذله شعب باراغواي من عمل وما أبداه من عبقرية وتضحيات جسام. وعلينا اليوم أن نعزز انتصارنا وأن نرسخ الديمقراطية بوصفها الخيار الوحيد الممكن.

ولقد اصطدمنا بعقبتين رئيسيتين قبل أن نبلغ ذلك الهدف وهما: تزايد معدل النمو السكاني وانعدام الموارد اللازمة لتمويل تنميتنا بالسرعة التي تستلزمها الزيادة السريعة في عدد سكان بلدنا والحاجة الملحة لرفع مستوى المعيشة والرفاه لجميع أبناء باراغواي.

إننا نعتقد أنه لا بد لنا أن نكون قادرين على الاعتماد على تعاون البلدان الصناعية لضمان سيادة القيم التي نشاطر مجتمع الأمم فيها.

وللإسراع بتنميتنا، ندعو إلى التوسع في التعاون العظيم الذي تبديه منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها العديدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يرأسه الآن مدير جديد يتمتع بالدينامية، وهو البرنامج الذي تعلق عليه البلدان النامية آمالا كبارا؛ وبرنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة التقليدي الفعال الذي يدافع عن حقوق الطفل والمراهق؛ وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، الذي يؤدي دورا بالغ الأهمية بصدد المسألة السكانية الشديدة الأهمية.

كما ندعو الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة - التي قام كل منها في مجاله بتقديم مساعدات كبيرة للخطط الإنمائية في بلداننا - لكي تضاعف جهودها وتزيد من فاعليتها بمزيد من التنسيق وبتقليل انفاقها عن طريق المزيد من الرقابة.

وينبغي لهذا التعاون أن يتواكب مع الجهود المحلية الرامية إلى اجتذاب المساعدة بشروط

مواتيـــة وتدفقات أضخم يقدمها الاستثمار الأجنبي الخاص.

وينبغي للمؤسسات المالية، لا سيما البنك الدولي ومصرف تنمية البلدان الأمريكية، أن تسرع بتقديم مساعداتها، عن طريق تقليص أجهزتها البيروقراطية، وأن تقدم أوفى دعم ممكن إلى مشاريع البلدان النامية وبرامجها. ونحن نسلم بالمساعدة العظيمة التي قدمتها هذه المؤسسات في الماضي، ونحثها على أن تتجاوز ما أنجزته في الماضي، لكي تكفل مستقبلا أفضل لبلداننا جميعا. وإذا لم تجد البلدان النامية مثل هذا التعاون، فستكون النتيجة، من ناحية عالما مزدهرا ينعم بالديمقراطية والحرية وبفيض من السلع للجميع، ومن الناحية الأخرى، عالما منحدرا إلى مهاوي الجهل والفقر وعبودية الفقراء. وسيكون من العسير على الديمقراطية أن تبقى إذا ظل الفقر قائما.

إن إقامة صرح التقدم الاقتصادي المقترن بالمساواة في باراغواي تعني تعزيز الديمقراطية. وإن أكبر أمنياتي كرئيس للدولة هي إقامة نظام ديمقراطي مرة واحدة وإلى الأبد في بلدي.

ولكي يتحقق ذلك الهدف، ستعمل حكومتي بروح المسؤولية، كل المسؤولية، لكي تكفل لإدارتها عدم التورط في التجاوزات والصرامة الشديدة في إنفاذ القانون. ونحن نود أن يتوافر أكبر قدر ممكن من الشفافية في عملية الحكم بكاملها في الشؤون الداخلية والدولية على السواء.

ونحن نؤمن بأن استقرار البلدان الديمقراطية يكمن، في جملة أمور، في نزاهة موظفيها المدنيين وفي استقلال قضائها، وفي أمن أبنائها فرادى وجماعات، وفيما تتمتع به الدولة من كفاءة في تعزيز التنمية. ولهذا السبب ستتعقب حكومتي كل من يشارك في الفساد وستعاقبه. بهذه الطريقة نعتزم القضاء على الفساد.

لقد تعهدنا بتحقيق هذه المقاصد يقينا منا بأن المجتمع الدولي سيكون مستعدا لدعمنا ونحن نفعل ذلك.

ولقد تأججت المشاعر الوطنية في أنحاء عديدة من العالم، متحدية الحدود ومهددة التعايش الدولي. فلا تزال الصراعات العتيقة تتأجج مثلما نرى في إراقة الدماء والفوضى الرهيبة في يوغوسلافيا السابقة. وقد أنشأت الأمم المتحدة في السنوات الثلاث الماضية بعثات لحفظ السلام أكثر مما أنشأته في السنوات الخمس والأربعين الأولى من عمرها.

وفي نفس الوقت الذي كنا نشهد فيه هذه الأحداث بشعور من الحزن والأسى، كنا نغتبط بتوقيع البيان بالمبادئ بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويعود هذا الاسهام القيّم في سلم العالم إلى الشجاعة ووضوح الرؤية اللذين تحلى بهما القادة على الجانبين على حد سواء، الذين استطاعوا التغلب على عبء التعصب المتوارث من السلف، وأن يدخلوا في علاقة توفيقية جديدة. ونحيي أيضا مشاركة بعض البلدان كوسطاء في هذه المفاوضات. وكل هؤلاء جديرون بإعجاب العالم وتقديره.

تعتقد حكومة بلدي أن المنظمة امتثالا لما جاء في ميثاق سان فرانسيسكو، ستقبل في عضويتها جميع الدول التي تستوفي المطالب التي نص عليها الميثاق.

ونحن نهنئ الأمم المتحدة على العمل الرائع المنجز في مهامها لحفظ السلام. ويدلل هذا ليس فقط على أن المنظمة واعية بالحاجة إلى إيجاد حل حيثما كان هناك حدث يسبب خرقا للسلم، بل أيضا على أنها تحاول وهي تفعل ذلك أن تحقق الأمل في السلم للشعوب التي تئن من المعاناة وأن تلبي الاحتياجات الأساسية لهذه الشعوب وأن تخفف الصعوبات التي تواجهها.

ولا يمكن أن ينبثق السلم الذي نتطلع إليه من جمود عقيم أو من توقف مؤقت مسلح. كما أنه لا يمكن فرضه. ولا بد من أن يكون ديناميا وصادقا وشاملا، وأن يستند إلى مبادئ التضامن بين الأمم.

دعوني أشير إلى إسهام من بلدي يعبّر عن مشاعرنا العالمية بالصداقة. منذ سنوات قليلة، اقترح طبيب من أعضاء المجتمع المحلي المرموقين من مدينة صغيرة تدعى بيناسكو جعل ٣٠ تموز/يوليه يوما يكرس للصداقة. وقد انتشرت هذه الفكرة في كل أرجاء قارة أمريكا اللاتينية ومنها إلى مناطق أخرى من العالم. لهذا السبب، يسرني أن أقترح على الأمم المتحدة أن تعتمد هذا التاريخ يوما عالميا للصداقة.

تؤدي الأحداث الجارية إلى مستوى يزداد علوا من الترابط العالمي والإقليمي. وبإبرام المعاهدة الخاصة بتكامل السوق المشتركة للمخروط الجنوبي المعروفة باسم سوق المخروط الجنوبي "ميركوسور"، نسعى نحن

بلدان المخروط الجنوبي - الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل - إلى تحسين اقتصاداتنا.

إن الغرض من سوق المخروط الجنوبي هو التوفيق بين اقتصاداتنا من أجل التوصل إلى أشكال من التفاهم الأفضل والأوسع نطاقا مع المجموعات الاقتصادية الأخرى من خلال توفير مرافق متبادلة. ويحدونا الأمل في أن تكلل بالنجاح المفاوضات التي بدأت مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومع اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المقبل ومع بلدان آسيا والمحيط الهادئ.

وتؤيد باراغواي تأييدا كاملا إنشاء السوق المشتركة للجنوب. ويحدونا أمل قوي في أن يتحقق تعاون تام وصريح في كل المفاوضات بين البلدان الأربعة المعنية. وينبغي أن تكون كل أعمالنا متسقة اتساقا حقيقيا مع مراميها. وتحدونا رغبة مخلصة في أن نتوصل إلى تفاهم يكون عادلا ومنصفا ومفيدا للجميع.

وفي معرض تناولي لموضوع الشؤون الاقتصادية، أود أن أعرب عن رغبتنا وأملنا في أن يتم التوصل إلى اتفاق تام في مفاوضات جولة أوروغواي. ونأمل في أن يزداد انفتاح الأسواق. ونود أن نرى تدفقا أكثر حرية للتجارة دون تعريفات أو أي حواجز أخرى، ودون الإعانات التي تقوض المنافسة لمنتجات سوقنا المشتركة.

إننا نؤيد تمام التأييد مبدأ التجارة الحرة. ولا يمكن لأحد أن يعرقل التجارة من خلال تطبيق الحمائية في الوقت الذي يعلن فيه إيمانه بمبدأ التجارة الحرة.

لقد قمت توا بزيارة بوليفيا، وهي بلد شقيق وقّعنا معه اتفاقات مشتركة. وعرضت على حكومتها أن تعمل باراغواي كحلقة وصل لدخولها سوق المخروط الجنوبي. وطلبت منها أن تعمل بدورها كحلقة وصل بين السوق وحلف الانديز. وقد قمنا من خلال نظام سوق المخروط الجنوبي ومن خلال حلف الانديز بوضع ترتيب جديد، آمل أن يكون واعدا. واليوم، ٢٩ أيلول/سبتمبر، نحتفل بذكرى معركة بوقيرون، التي ترمز إلى بسالة الشعبين معا، والتي نأمل في أن تكون علاقة هامة في المستقبل لسعينا من أجل التعاون والتفاهم والسلم.

تمثل الحقبة الجديدة تحديا في العلاقات بين الأمم. وفي عملية إضفاء الطابع العالمي على اقتصاداتنا، ينبغي لبلداننا أن تتجنب الفزعة الأنانية. وعليها أن تقاسم رخاءها وتقدمها التكنولوجي من أجل كفالة التقدم الفعال للجنس البشري قاطبة. وينبغي أن تصبح الجماعة الأوروبية، وبلدان اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وبلدان آسيا والمحيط الهادئ قوة دينامية في العلاقات الاقتصادية، وعليها ألا تضع قيودا جديدة على التجارة العالمية.

ويقتضي التعايش الدولي منا أن نسعى إلى إقامة أشكال للتفاهم وترتيبات داعمة على نحو متبادل لتعزيز اقتصادنا الجماعي، وبالتالي اقتصاد كل بلد من بلداننا على حدة.

تقدم أمريكا الشمالية أفضل مثال واعد لذلك. فقد اقترحت المكسيك وكندا والولايات المتحدة إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين بلدان توجد بينها اختلافات في الثقافة والتاريخ واللغة وأسلوب الحياة. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، اتخذت تلك الدول قرارا جديرا بالثناء لجعل اقتصاداتها متكاملة.

ويمثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية تعهدا يكفل تقاسم الرخاء من خلال ترتيبات جماعية. وتدرك هذه البلدان الثلاثة، ونحن نوشك أن ندخل قرنا جديدا، أن الرخاء الاقتصادي يعتمد الآن، أكثر من أي وقت مضى، على فتح أسواق جديدة عبر العالم وعلى زيادة حجم التجارة العالمية. ويحدونا الأمل في أن يصبح هذا الترتيب، عندما يتم إرساؤه، ذا فائدة كبيرة لكل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ينبغي ألا تسير التنمية الاقتصادية على نحو مضاد لحفظ البيئة وحمايتها. فكلا المفهومين صالحان للجميع بغض النظر عن الاختلافات القائمة في مستويات التنمية الاقتصادية للبلدان.

وسيظل تردي البيئة مستمرا إذا ما واصلنا تطبيق معايير غامضة مثل "مشروطية البيئة". لقد أجرى الاجتماع الكبير المعني بالبيئة، الذي عقد في ريو عام ١٩٩٢ مداولات مطولة، وجهنا بعدها إلى الطريق المؤدي إلى "التنمية المستدامة"، التنمية التي يمكن جعلها متوافقة مع حماية البيئة.

من الضروري أن نفي بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ريو. وعلينا ألا نتخلى عن الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا هناك. كما ينبغي ألا يكون هناك كيل بمكيالين، أحدهما للبلدان المتقدمة صناعيا، والآخر للبلدان النامية. فالبلدان النامية بحاجة

إلـــى التعاون الذي وعدت به في ذلك الاجتماع الدولي البارز.

وفيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية ذات النطاق العالمي، نجد أن الاتجار بالمخدرات يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي لبعض البلدان. وفي هذا المجال أيضا، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة في الطليعة من أجل مكافحة آفة المخدرات، بكل ما تنطوي عليه من آثار مدمرة للشباب، وكذلك غسل الأموال والإرهاب، وهما من تفرعاتها. وتلتزم باراغواي التزاما كاملا بمحاربة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال الناجم عنها وكل الجرائم المرتبطة بها. ويقتضي ذلك النضال تعاونا دوليا كاملا إذا ما أريد استئصال شأفة الاتجار بالمخدرات. ولا بد لنا من أن ندرك أن المسؤولية عن هذا الالتزام ينبغي أن يتقاسمها المنتجون والمستهلكون والوسطاء أيضا.

تقوم الأمم المتحدة بالأعمال التحضيرية لمؤتمر في عام ١٩٩٥ سيكون علامة بارزة خاصة على طريق التعايش الدولي كله. ونشير هنا إلى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي ستعقد في كوبنهاغن. وتحيي حكومة باراغواي هذه المبادرة، وتعرض تعاونها الكامل في مرحلة الأعمال التحضيرية وإعداد الدراسات ذات الصلة. كما أننا على استعداد للقيام بدور نشط في الحدث ذاته.

إن المبادرات التي من هذا القبيل، وكذلك مؤتمر القاهرة لعام ١٩٩٤ المعني بالسكان والتنمية، جديرة كلها بدعمنا الكامل.

ولئن كانت القضايا التي أشرت إليها سلفا ذات أهمية كبيرة لبلدي كما قلت، فإنني أود أن أوضح أن مسألة رفع مستويات التعليم في بلدي هي شغلي الشاغل. لهذا السبب، نحاول تحسين الموارد البشرية حتى نتمكن من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي يفتقر إليها مجتمعنا.

إن التعليم ليس ببساطة مجرد التزام من جانب الدولة؛ إنه تحد تتقاسمه كل القطاعات الانتاجية في البلد. فقد توفر التكنولوجيا فرصا اقتصادية جديدة تنجم عنها مصادر جديدة للعمالة.

ولهذا السبب تعتقد باراغواي أن برنامج بوليفار يعتبر سابقة هامة لما يمكن أن يجري بين البلدان التي عقدت العزم على مواجهة المستقبل بالمشاركة في التكنولوجيات، والابتكارات والقدرة التنافسية الصناعية.

ونأمل كذلك أن تبدي البلدان الصناعية أو البلدان التي حققت مستوى تكنولوجيا متقدما، الارادة اللازمة لتشجيع تزايد وجود شركاتها في بلادنا حتى يمكن لرؤوس أموال هذه الشركات وللتكنولوجيا الجديدة أن تسارع بعملية التقدم في بلداننا النامية.

وسوف نؤكد دائما على الحاجة الى معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية المدرجة على جدول الأعمال الدولي معالجة أكثر توازنا. وينبغي ألا نولي الاهتمام لما يسمى بالقضايا العالمية الجديدة على حساب مشكلات التنمية والكفاح ضد الفقر والتغلب على الجهل وتعزيز التعاون الدولي.

بعد ٤٨ سنة يصبح الأفراد والمؤسسات قادرين على التسليم باخطائهم وترسيخ قناعاتهم لكي يحققوا أهدافهم على نحو أفضل. وقد أظهرت الأمم المتحدة هذه القدرات بإعادتها تجديد نفسها وبالتكيف مع مطالب عالمنا المتغير. إن باراغواي تؤيد هذا المسلك كما تؤيد إجراء الاصلاحات اللازمة حتى يتكيف الميثاق مع تحديات العصر الجديد. وبهذا ستتمكن الأمم المتحدة من تحقيق المقاصد السامية التي أنشئت من أجلها.

ولتحقيق ذلك يتعين أن تعيد الأمم المتحدة توزيع المهام والمسؤوليات بين أجهزتها المختلفة، وأن تزيد من تنسيق وتبسيط عملياتها. ينبغي أن تكون الأمم المتحدة المحفل السليم للتعبير الحقيقي عن طموحات جميع الدول الأعضاء، والأداة الأولى للتفاهم السلمي الحقيقي بين شعوب العالم.

يجب أن نعمل على تسوية الأزمة المالية الثقيلة التي تواجهها منظمتنا. فمن غير المعقول أن نعهد للمنظمة بالقيام بمهام دون أن نوفر لها الوسائل الكافية للاضطلاع بها. دعونا نتجنب الاندفاع وراء دوافع سياسية فنحول عدم الكفاية هذا الى إهمال إداري وشلل مالي. دعونا نقوم بعكس ذلك، فنجعل من المنظمة المحفل العظيم للساحة الدولية. فلنعمل على إعادة تجديد المنظمة، وعلى جعلها أفضل وأكثر فعالية وإنصافا.

لقد تمكنت الأمم المتحدة بالتدخل في الوقت المناسب، أن تضع نهاية لصراعات طال أمدها، وأن تحقق تسويتها. وينبغي الاعتراف بهذا العمل الجدير بالثناء. واذا كان النجاح الذي تحقق، في بعض الحالات محدودا فإن ذلك يرجع الى الصراعات القائمة بين مختلف مراكز القوة. ولكننا الآن مستعدون جميعا عل

حد سواء للعمل من أجل تحقيق المزيد من نزع السلاح الفعلي، وإقرار معايير دولية جديدة لاستخدام الطاقة النووية لصالح الجنس البشري وليس لتدميره. لقد أحرزنا تقدما كبيرا ولكن لا يزال الطريق أمامنا طويلا حتى نحقق الأمن الكامل في هذا المضمار. إن باراغواي ستؤيد سياسة نزع السلاح باعتبار ذلك التزاما عليها تجاه المجتمع الدولي.

ولا زلنا نعتقد، كما كنا نكرر دائما، إن الأمم المتحدة يجب أن تتولى زمام القيادة، بتأييد من جميع الدول الأعضاء، من إجراء التغييرات اللازمة لإقرار حكم السلم والتنمية الإنسانية الذي نتطلع إليه جميعا.

تود بلادي أن تنوه بالعمل الممتاز الذي اضطلع به الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي وأن تعرب عن تقديرها لأنشطته التي تستهدف إضفاء المزيد من الفعالية على الأمم المتحدة وعلى المنظومة بأكملها.

إن باراغواي تثق في هذه الحلول الإيجابية. ونحن نتعهد بالتمسك بالمبادئ الشرعية للتعايش الدولي ونناشد جميع القادة في العالم أن يتصرفوا على هدى مما تنطوي عليه نفوسهم من أنبل المشاعر ومن الإحساس العظيم بالمسؤولية. وتعتقد بلادي في إمكانية تحقيق ذلك وتحث الجميع على أن يجعلوه حقيقة.

كفى حروبا بين الأخوه، ولنتحد جميعا في حربنا ضد التخلف وضد البطالة وضد الجهل، التي تعتبر أسوأ أنواع الاستعباد.

وإذ نكرر التزامنا بالدعم الكامل للأمم المتحدة، فإننا نعيد تأكيد تصميمنا على التعاون مع المجتمع الدولي ونعرب عن رغبتنا العميقة في أن يتحقق السلم والرفاة والتنمية لجميع شعوب العالم.

أود أن أختتم بياني برسالة بلغتي القومية الغواراني:

"جا جوهايجهو، نانو بيتيفو، ايكاتو هاغويتشا ناس تينوندي اونوندفيبا. أغوييفيتي".

وهي تعني: "يا إخوتي فليحب بعضنا بعضا. وليساعد كل منا الآخر كي نسير سويا الى الأمام".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود باسم الجمعية العامة أن أتقدم بالشكر الى رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد خوان كارلوس واسموسي رئيس جمهورية باراغواي الى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد غورنيتس اولمانيس، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب لرئيس جمهورية لاتفيا

اصطحب السيد غونيتس اولمانيس، رئيس جمهورية لاتفيا، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية لاتفيا، فخامة السيد غونيتس اولمانيس وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أولمانيس (تكلم باللاتفية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): السيد الرئيس، أرجو أن تقبلوا تهاني لاتفيا بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن شعب لاتفيا يتمنى لكم النجاح في فترة توليكم قياد هذه الهيئة.

وتود لاتفيا أن توجه التحية الواجبة الى الدول التي انضمت أخيرا الى الأمم المتحدة وهي تتطلع الى التعاون معها.

هذا العام حافل بالأحداث بالنسبة للاتفيا. ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تحتفل لاتفيا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإعلان استقلال لاتفيا في عام ١٩١٨. وقد شهدت السنة الخامسة والسبعين لقيام دولتنا انتخاب وانعقاد برلماننا "السايما". وكان انعقاد "السايما" مناسبة مهيبة بوجه خاص لما انطوى عليه من معنى الاسترداد الكامل للديمقراطية البرلمانية ولدستور عام ١٩٢٢، ثم إن انعقاد السايما جاء متمما لعملية استرداد دامت ثلاث سنوات وتضمنت إعادة إقرار استقلالنا من الوجهة الفعلية في آب/اغسطس ١٩٩١ وقبولنا في الأمم المتحدة. إن قيام لاتفيا المستقلة من جديد والعودة الى دستورها بعد نصف قرن من تعطل

العمل به إنما يدللان على قوة الديمقراطية وثبات الارادة الانسانية وسيادة القانون الدولي.

وبغية فهم العمليات الجارية في لاتفيا وفي منطقتنا، من المفيد أن نلم ببعض جوانب التاريخ الحديث. فوفقا لأحد البروتوكولات السرية لحلف مولوتوف - ريبنتروب المعقود في ١٩٣٩ بين المانيا النازية والاتحاد السوفياتي، أحيلت لاتفيا الى منطقة نفوذ للاتحاد السوفياتي، مما أفسح المجال أمام احتلال الاتحاد السوفياتي غير المشروع للاتفيا عام ١٩٤٠. ورغم أن حلف مولوتوف - ريبنتروب وبروتوكولاته السرية تعتبر في نظر القانون الدولي لاغية وباطلة منذ التوقيع عليها، فقد تم ضم لاتفيا عنوة الى الاتحاد السوفياتي بعد مدة قصيرة من الاحتلال.

ورغم أن لاتفيا فقدت سيادتها واستقلالها بحكم الأمر الواقع، فإن مركزها كدولة استمر بحكم القانون. واستمر اعتراف العديد من الدول بمركز لاتفيا بحكم القانون، وتجلى موقف هذه الدول في الاعلانات الصادرة عنها طوال مدة احتلال لاتفيا التي دامت ٥٠ عاما. وتم الحفاظ على الهوية المستمرة لدولة لاتفيا بتطبيق المبدأ القائل بأن الأعمال غير المشروعة لا يمكنها أن تبدل المركز القانوني القائم.

ولذا، فعند إعادة إقرار استقلال لاتفيا في ١٩٩١، أمكنها أن تستأنف على وجه السرعة العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي كانت لها معها علاقات دبلوماسية قبل الاحتلال في عام ١٩٤٠. وفضلا عن ذلك، فإن لاتفيا تواصل التزامها ببعض الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي انضمت إليها خلال الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٤٠.

لقد شددت على مسألة الهوية المستمرة للاتفيا خلال الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٩١ حتى أؤكد على أن لاتفيا ليست دولة حديثة الاستقلال. وهذه حقيقة هامة لأن استمرار مركز لاتفيا كدولة قائمة بحكم القانون تترتب عليه آثار قانونية وسياسية واقتصادية بالنسبة للاتفيا، وبخاصة فيما يتعلق بعلاقاتنا مع الاتحاد الروسي. إن مفتاح العلاقات المستقرة والودية بين الدولتين في المجالين السياسي والاقتصادي هو اعتراف كلا الطرفين بأن احتلال لاتفيا وضمها الى الاتحاد السوفياتي في ١٩٤٠ قد تما على نحو غير مشروع وبالاستناد الى القوة.

وأود أن أعرب عن تأييد لاتفيا لمختلف الجهود التي يضطلع بها الأمين العام والدول الأعضاء للنهوض بصون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما الجهود التي استحدثت في إطار تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام". وإذ نسلم بالنهج العملي والمتطلع للمستقبل الذي تتسم به الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام، وبخاصة الدبلوماسية الوقائية، لا بد أن نولي اهتمامنا أيضا للاقتراحات التي تتصدى للمسؤوليات الأخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك النهوض باحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية، والدعوة الى التنمية المستدامة. وقد تكون تجربة لاتفيا في تطبيق الدبلوماسية الوقائية مفيدة في تطوير هذه الاقتراحات.

وأود أن أشدد على أن لاتفيا طبقت الدبلوماسية الوقائية الى الحد الأقصى الممكن. لقد استحدثت لاتفيا، أو قابلت بالترحيب، جهودا برعاية الأمم المتحدة وبالرعاية الاقليمية لتقصي الحقائق وبناء الثقة بصدد القضايا التي تواجهها لاتفيا ومنطقتنا. ومن بين هذه الجهود اتفاقنا الأخير مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن إقامة وجود له في ريغا، عاصمتنا. وقد أسفرت هذه الجهود عن المزيد من الفهم للحالة في لاتفيا مما وفر للأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية المعرفة والمنظور اللازمين للاستجابة إستجابة وافية لمشاكلنا. وشارك الأمين العام والدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية، بالتعاون مع لاتفيا في تطبيق هذه التدابير على المسألة الأكثر أهمية والأكثر إلحاحا التي تواجه لاتفيا الآن، وهي استمرار الوجود غير المشروع للقوات العسكرية للاتحاد السوفياتي سابقا على أراضي لاتفيا.

فلأكثر من عامين تسعى لاتفيا الى انسحاب القوات العسكرية للاتحاد السوفياتي سابقا من أراضيها، من خلال المفاوضات الثنائية مع الاتحاد الروسي وبمساعدة المجتمع الدولي. بيد أن هذه القوات التي تخضع لسيطرة جارنا الكبير، الاتحاد الروسي، لا تزال ترابط على أراضينا.

وفي العام الماضي، تصدت الأمم المتحدة لهذه القضية في إطار بند بجدول الأعمال عنوانه "الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول البلطيق". وفي القرار ٢١/٤٧ الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء، دعت الجمعية دول البلطيق والاتحاد الروسي الى "إبرام اتفاقات ملائمة، بما في ذلك جداول زمنية، لانسحاب القوات العسكرية مبكرا وبصورة منظمة وكاملة من أراضي استونيا ولاتفيا؛ (القرار ٢١/٤٧، الفقرة ٢). والاتحاد الروسي أكد من خلال انضمامه الى توافق

الآراء بشأن اعتماد القرار ٢١/٤٧ على التزامه بسحب قواته العسكرية من دول البلطيق، وهو الالتزام الذي سبق أن قطعه على نفسه بوصفه إحدى الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في الاجتماع المعقود في هلسنكي في تموز/يوليه ١٩٩٢.

وقد عادت مؤخرا من لاتفيا ودول البلطيق بعثة لتقصي الحقائق برئاسة تومي كوه، سفير سنغافورة، وقدمت تقريرا الى الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ٢١/٤٧. ونحن نشكر الأمين العام على الجهود التي يبذلها لضمان تنفيذ هذا القرار. ونود أيضا أن نتوجه بالشكر الى السيد ستويان غانيف، رئيس الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والأربعين، لقبوله دعوتنا لزيارة لاتفيا في تموز/يوليه ١٩٩٣ والتعرف على الحالة في لاتفيا مباشرة. ويحدوني الأمل أن يكون السيد غانيف قد لمس، الى جانب استعراضه الحالة المتعلقة بالقوات العسكرية الأجنبية، جهود التجديد التي تبذلها لاتفيا.

وقبل أن أعلم الجمعية العامة عن الوضع الراهن فيما يتعلق بمسألة القوات العسكرية الأجنبية المرابطة على أراضي لاتفيا، أود أن أعرب عن تأييد لاتفيا للعمليات الديمقراطية الجارية في الاتحاد الروسي الذي يترأسه رئيس الاتحاد الروسي الذي يترأسه رئيس الاتحاد الروسي المنتخب بالطرق القانونية، بوريس يلتسن. ويحدوني الأمل في استمرار عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي الجارية في الاتحاد الروسي، وفي أن تحل القوى السياسية مشاكلها بالوسائل السلمية والديمقراطية. لقد أظهرت القوى الديمقراطية في الاتحاد الروسي في لحظات حاسمة في الماضي قدرتها على العمل بحزم من أجل مواصلة سير الاتحاد الروسي على طريق الديمقراطية. وإنني لواثق أن ذلك سيحدث أيضا في روسيا في هذه الأوقات العصيبة المعقدة التي تمر بها.

منذ شباط/فبراير ١٩٩٢، عقدت وفود حكومية ممثلة للاتفيا والاتحاد الروسي ثماني جلسات من جلسات المفاوضات بشأن مسألة إنسحاب القوات من لاتفيا. وتمخضت هذه المفاوضات عن اتفاقات مختلفة تحكم المسائل التقنية للانسحاب. وللأسف، أخفقنا في التوصل الى اتفاق بشأن القضية الهامة المتمثلة في الجدول الزمني للإنسحاب. وقد دأبت لاتفيا على المطالبة باتمام الانسحاب في تاريخ أقصاه نهاية عام ١٩٩٣ حين يكون قد مر عامان ونصف عام على تاريخ استرداد لاتفيا لاستقلالها. وقد عرض وفد الاتحاد الروسي تواريخ للانسحاب النهائي تتراوح بين ١٩٩٤ و١٩٩٩، دون أن يتقدم أبدا بأي جدول زمني محدد أو خطة منظمة للإنسحاب. ومما يزيد مشكلة تاريخ الإنسحاب النهائي تعقيدا مطالبة الاتحاد الروسي بالاحتفاظ بثلاث قواعد في لاتفيا هي: محطة الرادار في سكروندا، ومركز الاستخبارات الكونية في فنتسبيلز، والقاعدة البحرية في ليباجا. لقد أعلنا مرارا وتكرارا، وأيدنا في ذلك المجتمع الدولي بما فيه الاتحاد الروسي ضرورة اتمام الإنسحاب في وقت مبكر وعلى نحو شامل، وفضلا عن ذلك، فإننا لا يمكن أن نسمح باستخدام ترابنا لأغراض قد تكون موجهة ضد بلدان ثالثة.

وهناك قضية رئيسية ثانية اتخذها الاتحاد الروسي سببا في تأخير انسحاب القوات الروسية من لاتفيا، وهي مطالبته بامتيازات اجتماعية استثنائية للمتقاعدين من ضباط جيش الاتحاد السوفياتي سابقا من جيش الاتحاد الروسي، ممن يقيمون حاليا في لاتفيا. فعلى مدى سنوات طوال، ظل ضباط جيش الاحتلال يتمتعون بالأفضلية في الحصول على الشقق والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى. إن المطالبة باستمرار هذه الامتيازات هي مطالبة غير مقبولة في نظر لاتفيا بل إنها تنطوي على إجحاف بسائر المقيمين فيها، ولن تسمح بأن تؤخر هذه المطالب عملية الانسحاب.

وعند بدء المفاوضات بين الدولتين في شباط ١٩٩٢، تم التوصل الى اتفاق بشأن بعض الأمور. وكان من بين هذه الأمور اشتراط أن يتجنب الطرفان خلال فترة الانسحاب القيام بأي أعمال انفرادية دون تنسيق مع الطرف الآخر. وقد جرت منذ ذلك الحين حوادث مثل قيام القوات العسكرية للاتحاد الروسي بتحركات غير مرخص بها للقوات على الأرض، كما جرت تحركات بحرية غير مرخص بها عبر موانئ لاتفيا، وطلعات جوية في سماء لاتفيا غير مرخص بها. وخلافا للاتفاق، أدخل مجندون جدد سرا الى لاتفيا ليحلوا محل أفراد القوات المغادرين للبلاد.

إن استمرار وجود هذه القوات، قد أثنى المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في لاتفيا، الذي يعد ضروريا لتنمية بلدنا الصغير. كما أن القوات العسكرية للاتحاد الروسي قد ألحقت أضرارا بالغة بالبيئة في لاتفيا.

تسعى لاتفيا الى الحصول على ضمان باحترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية، وأنه لن يصدر من أراضيها أي تهديد للسلم والأمن الدوليين. ويراودني

الأمل في أن تنم المفاوضات التي بدأت مع الاتحاد الروسي أمس في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ عن روح عملية، وأن تفضي قريبا الى اتفاق ينص على الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الأجنبية من إقليم لاتفيا. ومثل هذا الاتفاق يمكنه أن يفتح فصلا جديدا في العلاقة بين دولتينا، فصلا يخلو من الريبة ومن مشاعر العداء وعندئذ يمكن لنا أن نتطلع الى زمن يتخلص فيه أبناؤنا ومجتمعاتنا من إحن الماضي.

وترحب لاتفيا بالانسحاب الكامل للقوات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي من ليتوانيا، الذي يشكل خطوة في سبيل تعزيز أمن منطقة البلطيق.

وكما ذكرت من قبل، من المهم أن نسلم بأن لاتفيا احتُلت وضُمت على نحو غير مشروع، وأن من العواقب الرئيسية لذلك التبدل الملموس في حالتها الديموغرافية. ولا بد من أخذ في هذه الحالة بعين الاعتبار اذا أراد المرء أن يتفهم الوضع الداخلي في لاتفيا. ففي عام ١٩٤٠ كان ٧٥ في المائة من سكان لاتفيا لاتفيين من الوجهة الإثنية، ولكن هؤلاء لا يشكلون اليوم أكثر من ٥٢ في المائة من سكان لاتفيا. فأثناء الاحتلال السوفياتي جرى ترحيل مئات الآلاف من الأشخاص الى سيبيريا، وتم اعتقال وإعدام آلاف كثيرة. وأثناء الحرب العالمية الثانية، مات عشرات الآلاف، أو أرسلوا الى المانيا النازية لتأدية أعمال السخرة أو أجبروا على الهجرة الى الغرب فرارا من الإرهاب الأحمر. وبإيجاز، انخفض عدد سكان لاتفيا أثناء الاحتلال بمقدار ثلث ما كان عليه قبل الحرب. وكان "الليف" من بين الضحايا الذين عانوا هذا المصير، لقد كانوا أحد الشعوب الأصلية في لاتفيا، وعددهم الآن العشرات من الأفراد.

وفي سنوات ما بعد الحرب، جرى ترحيل اللاتفيين وتهجيرهم قسرا، وبأعداد كبيرة، من أراضيهم الأصلية، وواكب ذلك تدفق كبير للمقيمين الجدد الوافدين من الاتحاد السوفياتي. وفي عام ١٩٤٥ أصبح العسكريون السوفيات الذين يعملون حديثا يمنحون فورا شققا مخصصة لهم تبلغ حوالي ٢٥ في المائة من مجموع الشقق في ريغا، عاصمة لاتفيا. وكثير من هذه الشقق سبق وأن أخلتها أسر لاتفية كانت قد رحلت الى سيبيريا أو أجبرت على الهروب الى الغرب. والى جانب العسكريين العاملين والمتقاعدين الذين أرسلهم النظام السوفياتي الى لاتفيا، أغرى ذلك النظام عمالا ومديرين من المدنيين السوفيات على الهجرة الى لاتفيا مستخدما في ذلك عروض امتيازات متنوعة.

وقد زادت سرعة نقل السكان زيادة هائلة بعد عام ١٩٥٩ عندما شرع القادة السوفيات في انتهاج سياسة استيطانية في لاتفيا وذلك بالاضطلاع بحملة تصنيع ضخمة فيها. وزاد إجمالي عدد سكان لاتفيا بنسبة ٢٧ في المائة خلال السنوات الثلاثين التالية. وبينما نما عدد السكان الأصليين بمعدل ٧,٦ في المائة، كانت نسبة نمو السكان في المجتمع المهاجر ٥٨,٥ في المائة، فكانت النتيجة أن النمو المصطنع فاق النمو الطبيعي بما يقرب من ثمانية أمثاله. وأود أن أؤكد أنه ما من بلد آخر في العصر الحديث خسر هذا الجزء الكبير من سكانه الأصليين نتيجة للاحتلال والاستعمار. ولم يحدث في أي بلد في العصر الحديث أن أوشك السكان الأصليون أن يصبحوا أقلية في بلدهم مثلما حدث في لاتفيا.

ونرى أن استعادة استقلالنا تعطينا الفرصة لتحسين وضعنا الديموغرافي. واذا تمكنا من بلوغ مرحلة يشعر فيها اللاتفيون بالأمن على مستقبلهم صار بوسعنا، بفضل ما نشعر به من الحرية عندئذ أن نستثمر المزيد من مواردنا لايجاد حلول للمشاكل العالمية.

وتغير الحالة الديموغرافية في لاتفيا أثناء الاحتلال السوفياتي لا يتضح من الأرقام وحدها. فقد تعرض اللاتفيون للتمييز، وبخاصة من حيث استعمال اللغة اللاتفية والتمتع بفرص التطور المهني. وأصبحت إجادة اللغة الروسية أمرا ضروريا في النظام التعليمي وفي الكثير من أماكن العمل، في الوقت الذي ألغى فيه استعمال اللغة اللاتفية في مجالات كثيرة. والى جانب ذلك، انتهجت السلطات السوفياتية سياسة تمنع اللاتفيين من شغل مراكز مهنية في مجالات حكومية واستراتيجية مختلفة.

وضمانا لبقاء شعب لاتفيا، أصبح من الضروري على لاتفيا أن تضع قانونا للمواطنة - يؤمن الهوية الوطنية لسكانها الأصليين. وفي نفس الوقت ستفي لاتفيا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان.

وقد حددت لاتفيا بالفعل من هم مواطنوها في الوقت الحالي عن طريق عملية تسجيل للمقيمين. ففي عام ١٩٩١ عندما استعادت لاتفيا استقلالها وسيادتها ردت صفة المواطنة الى من كانت قد نزعت عنهم تلك الصفة عام ١٩٤٠، وذلك بغض النظر عن خلفيتهم

الوطنية أو الدينية أو الإثنية، كما منحت المواطنة الى سلالتهم. ووفقا لدستور لاتفيا، كان هؤلاء الأشخاص هم الذين اشتركوا في الانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيه ١٩٩٣. ويشمل مجموع مواطني لاتفيا الحاليين حوالي ٤٠٠ ألف من اللاتفيين غير الإثنيين، أي ٢٥ في المائة تقريبا من هيئة الناخبين - وهي نسبة تعادل نسبة اللاتفيين غير الإثنيين في هيئة الناخبين قبل الاحتلال في ١٩٤٠.

وبرلمان لاتفيا المنتخب بطريقة ديمقراطية، أي ال "سايما"، سيعتمد في المستقبل القريب قانونا للمواطنة يحدد شروط الحصول على المواطنة اللاتفية للمقيمين في لاتفيا الذين وصلوا بعد ١٩٤٠، وفقا للقانون الدولي. إن الأشخاص الذين نقلوا الى لاتفيا خلال الاحتلال السوفياتي، يمارسون بحرية كل الحقوق التي تمنحها لهم الصكوك الدولية لحقوق الانسان. ووفقا لخبراء مجلس أوروبا، تماثل الحماية التي يوفرها تشريع لاتفيا الحماية التي توفرها الصكوك الدستورية لمعظم الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، والتي يكفلها مجلس أوروبا بشكل جماعي، وبخاصة من خلال الاتفاقية الأوربية لحقوق الانسان.

وللأقليات التاريخية في لاتفيا، مثل الروس والبلوروس والبولنديين واليهود وغيرهم، مدارسها الخاصة بها ومجتمعاتها الوطنية والثقافية النشطة التي تساعد على الاحتفاظ بالهوية القومية لكل منها.

لقد بدأت في لاتفيا عملية تجديد سلمية وقانونية وواقعية. وقد أكدت تقييمات عديدة أجراها المجتمع الدولي أن هذه العملية عملية سلمية حقا وأن تنفيذها يجري في الحدود التي يقرها القانون الدولي.

ولا يوجد ما يدعو لاتفيا الى إخفاء حالتها الداخلية، وهي ترحب لذلك بالفحوص المتعددة لسجلها في مجال حقوق الانسان. وأود، بالنيابة عن لاتفيا، أن أتوجه بالشكر الى الأمين العام والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على بعثة تقصي الحقائق برئاسة السيد ابراهيما فال الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الانسان الذي زار لاتفيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. وأود أن أقتبس ما يلي من نتائج البعثة:

"تمر لاتفيا في فترة انتقالية عقب استعادة الاستقلال، وخلال هذه الفترة تسعى حكومة لاتفيا الى تقويم بعض الحالات التاريخية من الجور والظلم التي ارتكبت خلال الحكم السوفياتي الذي امتد من عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٩١.

"وقد نشأ عن ذلك قلق فيما بين اللاتفيين غير الإثنيين بشأن مركزهم ودورهم في ذلك البلد في المستقبل. وهذا الشعور بعدم الأمن هو أشد ما يميز الحالة السائدة في لاتفيا اليوم وليس حدوث أي انتهاك فاضح لحقوق الانسان.

"والمعلومات التي تلقتها البعثة ودرستها لا تكشف عن حدوث انتهاكات جسيمة ومطردة لحقوق الإنسان في لاتفيا. أما الانتهاكات المنفردة التي تم الإبلاغ عنها فمحدودة ولا تتصل بسياسة تمييزية بمعنى الكلمة، وينبغي، بل ويمكن، تلافيها على المستوى المناسب. ومن الناحية الإيجابية، ينبغي التأكيد على أنه لم يبلغ عن حالات من حصول العنف، أو الفصل الجماعي من العمل، أو الحرمان من المؤسسات التعليمية، أو الإخلاء من الشقق، أو الطرد". (A/47/748، الفقرات ٢١-٢٣)

وتقرير بعثة الأمم المتحدة لحقوق الانسان الموفدة الى لاتفيا لتقصي الحقائق يشابه التقارير المقدمة من مجلس أوروبا ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان. وبالرغم من التأكيدات العديدة بأن حقوق الانسان لا تنتهك في لاتفيا، فقد أصبحت لاتفيا موضع هجمات سياسية، فالاتحاد الروسي يتهم لاتفيا بصفة مستمرة بانتهاك حقوق الانسان. ولاتفيا تبذل جهودا ضخمة وتنفق موارد كثيرة لدحض هذه المزاعم التى لا أساس لها والتي تستهلك علاوة على ذلك قدرا من موارد المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة.

وأتناول الآن الأزمة المالية الخطيرة التي تواجه الأمم المتحدة وتجبر الأمين العام على اتخاذ تدابير حاسمة بغية الاقتصاد في الانفاق. وترى لاتفيا أنه يجب إيجاد حل للأزمة تقبله كل الدول الأعضاء ويقوم على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وتود لاتفيا أن تسترعي نظر الجمعية العامة الى مقرر معين اتخذ مراعاة لاعتبارات مصلحية، مالية وسياسية، ولكنه سيسهم في الواقع في اشتداد الأزمة المالية. وأشير الى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ لتحدد ضمن جملة أمور،

الأنصبة المقررة لـ ١٥ دولة، بما فيها لاتفيا، وفقا لطريقة مخصصة بدلا من الطريقة المعتادة لتحديد القدرة على الدفع.

إن قرار كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ليس متسقا مع مبدأ المساواة في السيادة الذي ينص عليه الميثاق، لأن الأسلوبين المختلفين لتحديد الأنصبة ينجم عنهما فرض التزامات مالية غير متساوية على مختلف الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن لاتفيا والدولتين البلطيقيتين الأخريين ليست خلفاء للاتحاد السوفياتي سابقا، فقد فرض عليها أن تتحمل أعباء مالية مفرطة عن الاتحاد السوفياتي سابقا، وأن تقبل دفع جزء من نصيبه في صندوق رأس المال العامل.

وقد دخلت لاتفيا الآن عامها الثالث كدولة عضو في الأمم المتحدة. ونحن نتوقع أن نزيد مشاركتنا في أعمال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، لنشارك في البحث عن حلول للمشاكل العالمية. وقد عالجنا في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان المعقود في فيينا مجالين من المشاكل التي سيكون باستطاعتنا أن نسهم فيها: حقوق الأقليات وحقوق الأجانب.

وتكرر لاتفيا عرضها الذي قدمته في قمة الأرض في ريو دي جانيرو لاستضافة مؤتمر دولي في مدينة جورمالا السياحية لدراسة امكانيات إعادة توجيه الموارد المحررة من عملية التسلح إلى إصلاح البيئة.

وتؤيد لاتفيا إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وتحث أيضا على زيادة نسبة الميزانية العادية المخصصة لمركز حقوق الإنسان في جنيف.

إن موقف لاتفيا من المنظمات غير الحكومية هو أنها تضطلع بدور قيم على الساحة الدولية، ولا سيما في ميدان حقوق الإنسان. وينبغي إتاحة المزيد من الفرص لوصولها إلى أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالمناقشة الجارية حول إعادة هيكلة مجلس الأمن، تؤيد لاتفيا زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. ويجب أن يكفل هذا الاصلاح جعل المجلس محققا للتوازن الكافي بين الدول الكبيرة والصغيرة.

وتؤيد لاتفيا الجهود الرامية إلى ترشيد هيكل الجمعية العامة وجدول أعمالها.

وترحب لاتفيا بالعمليات الإيجابية الجارية في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا وكمبوديا وهايتي. ونأمل أن يسود السلم، بفضل جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، في يوغوسلافيا سابقا وجورجيا والصومال وفي الأماكن الأخرى التي يستمر فيها سفك الدماء.

إن لاتفيا لها تاريخ من المشاركة في الشؤون الدولية، بما في ذلك توليها منصب العضو المترأس لمجلس عصبة الأمم. وقد أخذت لاتفيا على عاتقها، تذكرة باسهامها التاريخي في العلاقات الدولية، واحتفالا بالذكرى الخامسة والسبعين للتوقيع على إعلان استقلالنا، مهمة ترميم قاعة في قصر الأمم في جنيف. وكانت حكومة لاتفيا وشعبها قد زينا هذه القاعة الموجودة في قصر الأمم والمرصعة بالعنبر الملتقط من شواطئ بحر البلطيق، وقدماها هدية لعصبة الأمم في عام ١٩٣٨. ولتكن إعادة هذه القاعة في قصر الأمم إلى روعتها الأصلية رمزا لانتصار العدالة المتمثل بعودة لاتفيا إلى التمتع بالعضوية الكاملة في المجتمع الدولي.

وإنني أعتقد أن استردادنا لاستقلالنا سيمكن لاتفيا، الدولة الصغيرة، من القيام بدور متعاظم في تحقيق السلم والديمقراطية في العالم. وإنني على اقتناع بأننا نستطيع سويا أن نبني لأبنائنا عالما أكثر أمنا، وأكثر صدقا، وأكثر حرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية لاتفيا على البيان الذي ألقاه لتوه.

اصطحب السيد غونتيس أولمانيس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو، رئيسة جمهورية نيكاراغو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيسة جمهورية نيكاراغوا.

اصطحبت السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو، رئيسة جمهورية نيكاراغوا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): **باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيسة جمهورية نيكاراغوا، فخامة السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو، وأن أدعوها إلى إلقاء خطابها أمام الجمعية.**

الرئيسة باريوس دي شامورو (ترجمة شفوية عن الأسبانية): **السير الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم تهنئة صادقة باسم منطقتنا، منطقة امريكا اللاتينية والكاريبي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.**

تمر الآن بعض الدول، مثل نيكاراغوا، بمرحلة انتقال من الحرب إلى السلم. ونحن بصدد أن ننفض عن أنفسنا إرث ٥٠ سنة من ديكتاتورية اليمين و ١٠ سنوات من ديكتاتورية اليسار. وفي الوقت ذاته، نحن ننتقل من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد سوقي اجتماعي. ويمثل كل من هذه التحولات الثلاثة تحديا ضخما يتطلب تعاونا دوليا مرنا وحسن التوقيت على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وتمثل نيكاراغوا حالة خاصة. فبلادي قد اضطرت إلى تحمل هذا التحول الثلاثي. إننا نتخطى فترة ما بعد الحرب، ونبني الديمقراطية ونعيد إلى اقتصادنا قوته وديناميته، كل ذلك في داخل مجتمع مستقطب. وإنني أعتقد مخلصة أن مواجهة هذا القدر الكبير من التحديات في آن واحد وفي ظل مثل هذه الظروف الصعبة أمر لم تتعرض له في التاريخ الحديث سوى قلة من المجتمعات.

إن الحكومات والمنظمات التي ظلت تتابع عن كثب الحالة الحرجة التي وجدت فيها بلادي عندما تسلمت منصبي - بناتج قومي إجمالي يماثل ما كان عليه اقتصاد الأربعينات ومعدل للتضخم هائل لم يسبق له مثيل - يمكنها أن تفهم بسهولة جسامة جهودنا.

يتعين علينا أن نبني ديمقراطية وأن نعيد بناء مجتمع جريح وأن نتنافس اقتصاديا مع العالم، كل ذلك في الوقت الذي نتبع فيه خطة للتكيف الاقتصادي لا تترك لنا أية موارد للاستثمارات الاجتماعية. إن بلادي فيها جوع، وفيها كراهية. وفيها أسلحة كثيرة. ولكن فيها أيضا رغبة مطلقة في بناء مجتمع يعيش بسلام.

لقد ظلت نيكاراغوا رمزا للحرب والأمل في هذا العقد. وينبغي أن تظل نيكاراغوا رمزا للأمل. ولن نحقق ذلك إلا بالمساعدة الدولية.

وقد أبقينا، بجهود كبيرة، التضخم عند معدل قدره ٣,٥ في المائة سنويا، ولكننا استطعنا بصعوبة أن نحقق معدل نموا اقتصاديا قدره ٠,٢ في المائة في عام ١٩٩٢، بعد ثماني سنوات من تردي الناتج القومي الإجمالي.

إنني أسلم بأن المجتمع الدولي قد حاول أن يفهم التعقيد الهائل الذي يكتنف عمليتنا. ففي ١٩٩٠، منحت الجمعية العامة نيكاراغوا رعاية خاصة ودعت المجتمع الدولي أن يقدم لنا دعما فعليا يأتي في حينه. ومنذ ذلك الوقت، قامت بلادي بالوفاء بجميع الاتفاقات والالتزامات التي تعهدنا بها مع المؤسسات متعددة الأطراف والمجتمع الدولي. إننا منهمكون في تهيئة الظروف التي تمكن الاستثمارات الخاصة والوطنية والدولية من المساهمة في النمو الاقتصادي لبلدنا وبذلك تنطلق عملية إعادة الإعمار والتنمية المستدامة التي تحتاجها نيكاراغوا.

فبعد دفع ثمن واردات النفط وتسديد الدين الخارجي، تلقت حكومة بلادي مساعدة دولية يقل معدلها عن ١٢ مليون دولار في العام. وهذا المبلغ لا يغطي تكاليف عملية انتقالية صعبة ومعقدة كهذه. لقد استقر وضع اقتصادنا؛ ومع ذلك، فإن هذه عملية بطيئة لا تشبع تطلعات شعب تم افقاره وأصبح يطالب بالوصول، خلال فترة زمنية وجيزة، إلى مستويات الرفاهية التي يستحقها.

إن المشكلة الاقتصادية هي أكبر مصدر من مصادر عدم الاستقرار، لأنها تولد توترات في البيئة السياسية والاجتماعية مما يعرض للخطر الاستقرار على الصعيدين الوطني والاقليمي. فإذا كانت المعونة الخارجية تصل متأخرة، وإذا قرنت بشروط قاسية أو أصبحت أداة سياسية، كما حدث في ١٩٩٢ وكما يحدث الآن، فإن الديمقراطية في نيكاراغوا قد تنهار.

إن بلادي تعتمد على الدعم المالي الذي يقدمه المجتمع الدولي. فصادراتنا تساوي ٢٥٠ مليون دولار فقط في العام، ونحن بحاجة إلى ٨٥٠ مليون

دولار لتمويل وارداتنا وخدمة ديننا الخارجي الموروث.

لقد جئت إلى الجمعية العامة، إلى محفل الأمم الشقيقة هذا، لأطلب إلى المجتمع الدولي أن يستمر في مساعدة نيكاراغوا. إننا بحاجة إلى الأمم المتحدة كي تساعدنا في كفالة استمرار التعاون الاقتصادي الثنائي مع بلادي ومحافظته على مستوياته الراهنة. إننا بحاجة إلى موارد إضافية لإعادة تنشيط الانتاج والنمو الاقتصادي، ولدعم إقامة الشبكات الاجتماعية ولتجديد عملية المصالحة.

وينبغي علينا ألا ننسى أنه في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ وأمام دهشة المجتمع الدولي برمته، عقدنا أول انتخابات شعبية حرة في تاريخ بلادي. ففي ذلك اليوم، القى سكان نيكاراغوا أسلحتهم، واحتفلنا جميعا بانتصار السلام، مدركين أننا قد آثرنا طريق الديمقراطية والحرية والسلام واحترام حقوق الإنسان.

وعندما حان وقت التصويت، صوت كل مواطن ضد عقود من العنف وسفك الدماء. وفيما كنا ندلي بأصواتنا كنا نفكر في الكيفية التي يمكن أن نمحو بها من ذاكرتنا الصور المحزنة لعشر سنوات من الحرب، والأيتام، والأرامل، والمشوهين. صوتنا وقد عقدنا العزم على إنهاء الاستعراض المحزن للجنود، والذين كان الكثيرون منهم أطفال زج بهم في أتون حرب بين الأشقاء.

وكانت هذه ولايتي الأولى: وضع سياسة للمصالحة الوطنية، وهذه ليست مهمة سهلة في مجتمع اعتاد على الاستقطاب السياسي والمواجهة. واليوم، بعد ثلاث سنوات، ما زالت ملتزمة بمتابعة الحوار الوطني بوصفه الطريق الأجدى لحل مشاكلنا. وقد لاقت هذه الدعوة لتحقيق التفاهم الوطني التضامن والدعم من البلدان والمنظمات الدولية.

إننا نعول، في الحوار الوطني، على وجود ممثلي رؤساء امريكا الوسطى، إذ أن وجودهم يعزز إلى حد كبير من مكانة العملية. وأن امريكا الوسطى منطقة لا ترى لنفسها مستقبلا إلا في الأفق الأرحب المتمثل في الاندماج والوحدة مع نيكاراغوا.

إن حكومة بلادي وشعبي يتوجهان بخالص الامتنان لزملائي في امريكا الوسطى، ولممثلي الأمين العام لمنظمة الدول الامريكية، وللكنيسة الكاثوليكية وللأمين العام للأمم المتحدة الذين اسهموا كثيرا في تحقيق السلم والمصالحة في نيكاراغوا.

كما أود أن أتوجه بشكر خاص للأمين العام للأمم المتحدة على ما قدمه من دعم في تشكيل فريق نشط من البلدان المانحة، أصدقاء نيكاراغوا، سيعمل داخل إطار الأمم المتحدة، على مساعدتنا في تحديد احتياجاتنا من المساعدة الخارجية، ووسائل توجيه هذه المساعدة الضرورية.

وأعتقد أن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الحرب إلى السلم والتي قامت بتوقيع اتفاقات دولية بغية تحقيق السلم الشامل والديمقراطية وإعادة التعمير، ينبغي أن يكون بوسعها أن تلجأ إلى صندوق خاص يمكنها من النهوض من عثرتها والسير قدما.

إن نيكاراغوا وغيرها من بلدان امريكا اللاتينية، مثل هايتي والسلفادور، بحاجة إلى منحها معاملة استثنائية لأنه ليس بوسعنا أن نتنافس مع دول لم تعان ألم التدمير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي سببته الحرب.

وعندما نناشد المجتمع الدولي، فإننا نفعل ذلك اقتناعا منا بأن الجهود الرئيسية في مجال إعادة بناء بلدنا هي مسؤوليتنا الخاصة بوصفنا نيكاراغويين، وبوصفنا العناصر الفاعلة في تنميتنا. إن الحكومة التي أترأسها تأخذ على عاتقها هذا القدر من المسؤولية لكي تحول دون تراجع ديمقراطيتنا. وأؤكد من جديد أمام الجمعية العامة الالتزام الذي التزمت به أمام شعب نيكاراغوا بالا يهدأ لي بال حتى يتم ترسيخ الديمقراطية.

وسأواصل العمل لكي أكفل بقاء حرية التعبير والاجتماع والاتصال طليقة أبدا ودون قيود. إن التزامي بحقوق الإنسان لهو التزام راسخ لا يتغير.

وقراري بإضفاء الطابع المؤسسي على القوات المسلحة هو قرار لا رجعة فيه. ولهذا السبب، وبالاضافة إلى تخفيض عدد جيش بلادي على نحو كبير، فإنني سأقوم بإجراء الاصلاحات وسن القوانين التي تضمن خضوع المؤسسة العسكرية التام للسلطة المدنية وتحديد مدة شغل الأفراد للمناصب العليا تحديدا واضحا.

إننا نمر في عملية بناء هيكل ديمقراطي مؤسسي، بما في ذلك بناء جيش صغير محترف وغير

حزبي يكون في خدمة الأمة ككل. وعلى نحو مماثل، فإننا نبذل جهودا جبارة من أجل نزع أسلحة الجماعات المدنية والحيلولة دون إعادة استخدام آلاف الأسلحة المصادرة في تقويض المنجزات الديمقراطية في نيكاراغوا وتقويض الاستقرار الإقليمي في امريكا اللاتينية. فالأسلحة التي تصادرها سلطاتنا يجري إحراقها بشكل علني وعلى مرأى من الجميع.

لقد قررت حكومتي، بالتشاور مع بلدان أخرى في المجتمع الدولي، أن تستضيف في عاصمتنا ماناغوا، في ايار/مايو ١٩٩٤، المؤتمر الدولي الثاني المعني بالديمقراطيات الجديدة والمستعادة. إننا نود أن نتشاطر الخبرات وندرس بإمعان هياكل الديمقراطيات الجديدة وأن نعتمد مقترحات تسهم في تحسين الذات.

ويجب أن تستجيب الأمم المتحدة على نحو إيجابي للتغييرات الحاصلة في عالم اليوم. وتؤيد نيكاراغوا اعتراف الأمم المتحدة بحقوق جمهورية الصين - تايوان. ونرى أن من الصواب الاعتراف بالحقوق الأساسية لـ ٢١ مليون شخص يعيشون في ذلك الإقليم. وتؤيد نيكاراغوا بقوة هذه المبادرة النبيلة.

وأخيرا، أتشاطر السرور مع كل بلداننا بمناسبة التوقيع التاريخي لإعلان المبادئ بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إن هذا الاتفاق يبرهن بجلاء على إمكانية إحلال السلم إذا ما وجدت الإرادة للحوار والتفاوض. وينبغي أن يكون هذا الاتفاق أحد دروس عصرنا العظيمة ومصدر أمل جديدا في السلم العالمي.

ونحن النيكاراغويين نثق بالله وبتضامن الدول الصديقة وبتعاون المنظمات الدولية؛ وإن الأيادي السخية الشقيقة المخلصة التي تمدها نحونا ستمكن شعب نيكاراغوا من أن يحقق المجتمع الجديد الذي حلم به عندما صوت في الانتخابات العامة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٠.

ونحن في نيكاراغوا نعرف أن هذا القرن الذي أوشك على انتهاء يخلف لنا دروسا صعبة. ومع ذلك يسمح لنا بأن نواجه بشجاعة التحديات الكبيرة التي ستمكننا من توطيد أركان مجتمع عالمي يستلهم السلم والحرية والتقدم. ولهذا السبب، على أعتاب قرن جديد، أود أن أؤكد من جديد، باسم شعب نيكاراغوا، التزامنا العميق بالاسهام في إيجاد نظام عالمي أكثر رخاء وأكثر عدلا. هذا هو التزامي إزاء الديمقراطية وإزاء كل شعوب العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية نيكاراغوا على البيان الذي أدلت به توا.

اصطحبت السيدة فيوليتا باريوس دى شامورو، رئيسة جمهورية نيكاراغوا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كنكل (المانيا) (تكلم بالألمانية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أرجو أن تقبلوا تهانئى الصادقة، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. ونتمنى لكم التوفيق والنجاح في منصبكم الرفيع. وفي الوقت ذاته أتقدم بالتهانئ القلبية للأعضاء الجدد في منظمتنا.

قال ويلي برانت مخاطبا هذه الجمعية قبل ٢٠ عاما، أن هدف جمهورية المانيا الاتحادية من الانضمام إلى الأمم المتحدة هو المساعدة في خدمة قضية السلم العالمي. هذا كان، ومازال، الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الألمانية. وفي ذلك الوقت، في عالم ذي قطبين، كانت المانيا مقسمة. وفي عام ١٩٧٣ اندلعت حرب تشرين الأول/اكتوبر في الشرق الأوسط. وفي جنوب افريقيا كان نظام الفصل العنصري غير الإنساني سائدا. واليوم بلدى موحد في سلم ووئام مع جيراننا. واليوم نستطيع أن نهنئ اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية المجاورة على التقدم الكبير التاريخي. واليوم تم التغلب على سياسة الفصل العنصري. وما كان لهذه التطورات أن تكون ممكنة دون التصميم على البحث عن السلم.

إن السلم العالمي، الذي يبدو أكثر قربا بتراجع الانشطار إلى قطبين، يجب ألا يكون رؤيا غير محققة. إن رغبة المجتمع الدولي في تحقيق السلام أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وبالتالي إن واجبنا المعنوي والسياسي هو أن نحقق هذه التركة. ولا يمكن أن تكون هناك مهمة أهم من تلك المهمة. وفي البحث عن سلام نواجه تحديا جديدا وخطرا جديدا لكن

أمامنا أيضا فرصة تاريخية.

نحن نواجه تحديا كبيرا، تحدي التغلب على الجوع والفقر في أنحاء العالم، والحفاظ على المصادر الطبيعية للحياة، وإقامة أسس سياسة سكانية عالمية طويلة الأمد. وعندما يتعين على الناس أن يتركوا أراضيهم الأصلية، وعندما تنتهك حقوق الإنسان، لا يمكن للسلم أن يتحقق. إن السلم ليس مجرد صمت المدافع. ولهذا السبب، يجب أن تحتل التحديات الاقتصادية والاجتماعية أولوية عالية جدا في جدول الأعمال العالمي. العالم يسوده ظلم عميق. وتوزيع الفرص على البشر غير متكافئ بصورة مخيفة. ولا ينبغي لنا السكوت عن ذلك.

إن الخطر الذي يواجهنا هو أن السلم في أجزاء مختلفة من العالم مهدد بصراعات جديدة، ولا سيما الصراعات ذات الطبيعة العرقية. واستمرار انتشار الأسلحة الحديثة وتكنولوجيا الأسلحة يزيد من القدرة التدميرية لهذه الصراعات.

وفرصتنا، بعد انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب، هي تطوير الأمم المتحدة لكي تصبح كما أراد لها أباؤها المؤسسون: الحارس الأساسي للسلم. ولأداء هذا الدور يجب أن تحظى الأمم المتحدة بدعم المنظمات الدولية الأخرى العديدة التي تعمل بصورة ناجحة في الوقت الراهن.

إنني أعتقد حقا أننا لا يمكننا أن نسيطر على التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأن نتغلب على خطر الارتداد الى مواجهة بين الدول والشعوب والثقافات والديانات، إلا إذا أمسكنا بطريقة حازمة بالفرصة التاريخية لتعزيز النظام العالمي المتعدد الأطراف والأمم المتحدة.

واليوم، لا يمكن لبلد أن يتغلب على التحديات العالمية منفردا. ولذلك يجب أن نحدث تفاعلا بين القومية وتعددية الأطراف. إن السياسة الخارجية الألمانية ترمي الى تعزيز النظام العالمي المتعدد الأطراف. إنها تلتزم بهدف التكامل الأوروبي. وغرضها مواءمة وخلق توازن منصف بين المصالح. ولذلك إن السياسة الخارجية الألمانية سياسة تقع في إطار الأمم المتحدة وتؤيدها.

إنني أتفق مع الأمين العام: أن السلام لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا نفذنا الى جذور الصراع. وإن خطته المقترحة للتنمية يجب أن تسير جنبا الى جنب مع "خطة للسلام". إن البؤس والجوع والفقر لا تزال مشكلة غالبة في بلدان عديدة.

في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية وفي مؤتمر ريو، اتفقت البلدان النامية والصناعية على مشاركة شاملة لتعزيز التنمية وحماية البيئة. وحتى تكون تلك المشاركة ناجحة يجب أن يسهم الجانبان، الشمال والجنوب، كل بنصيبه. إن بلدانا نامية عديدة - بقيامها بإصلاحات اقتصادية وسياسية، باستخدام أموالها بطريقة أشد كفاءة وخفض النفقات العسكرية، وضمان الرقابة الديمقراطية الأكبر والاحترام لحكم القانون - بدأت السير على الطريق الصحيح. وإن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، يجب أن يكون محفلا للحوار بشأن المسائل الاجتماعية التي ظهرت من جديد في جميع أنحاء العالم.

لقد تعهدت البلدان الصناعية بدعم جهود البلدان النامية وبتحسين الشروط العامة للتجارة العالمية بروح من التضامن. وهذه المساعدة لا يمكن أن تكون أكثر من مساعدة نحو مساعدة النفس. إن ما هو مطلوب تعاون أكبر في مجال المقاولة مع البلدان النامية، ومزيد من الاستثمار المباشر، وتعاون محسن في مجال التكنولوجيا، وفتح أسواق، والقضاء على حواجز تجارية. إن جولة أوروغواي بشأن الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة يجب أن ترسي أخيرا قواعد مأمونة للتجارة الحرة وأن تختتم بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وألمانيا، وهي إحدى الدول التجارية الرائدة، ملتزمة بهذه الأهداف. فإذا نشأت تكتلات تجارية جديدة، بما يستتبع ذلك من مصالح متنازعة، فإن مواجهات سياسية جديدة ستلي ذلك قريبا وستكون أسوأ النتائج هي الحمائية.

إن الاقتصاد العالمي يوشك أن يتمخض عن تغير هيكلي رئيسي. والمنافسة الدولية تتزايد حدتها. والعديد من المجتمعات ذات المستوى العالي من التصنيع تواجه تحديات جديدة. والبطالة والنمو البطيء عبئان ثقيلان بشكل غير متوقع على قدرتها الانتاجية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. ومن ناحية أخرى إن الاتجاه الى اقتصاد عالمي واحد يفتح الفرصة الأولى لبلايين من الناس لتقديم انتاجهم في جميع الأسواق.

إننا جميعا، البلدان الصناعية والبلدان النامية على

حد سواء، يجب أن نصنع السلام مع الطبيعة. والأمم المتحدة مطالبة بحماية أسس الحياة الطبيعية. واقترح أن تضع الأمم المتحدة نظام إنذار مبكر بشأن الكوارث البيئية. ويجب الحفاظ على الزخم الذي ولده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وبلادي على استعداد للتعاون الشامل. وألمانيا يمكنها أن تسهم إسهاما خاصا. ولا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيات المواتية للبيئة.

إن الانفجار السكاني تهديد لتوازن الكوكب. بينما زاد سكان العالم في القرن الثامن عشر بمقدار ربع بليون نسمة في ٧٥ عاما، فإنهم يزيدون الآن بنفس هذا العدد كل ثلاث سنوات. ومعظم هذه الزيادة تحدث في بلدان مواردها الاقتصادية والبيئية محدودة فعلا للغاية. يجب النهوض بتنظيم الأسرة، وتضييق فجوة الفقر، ونشر التعليم والمعرفة بين النساء والرجال على حد سواء. لذلك فإن عقد مؤتمر دولي ناجح بشأن السكان والتنمية في القاهرة في العام المقبل إلزامي.

إن احترام حقوق الإنسان التزام عالمي. إنه نقطة ارتكاز في السياسة الخارجية الألمانية. وحقوق الإنسان وحماية الأقليات تنتمي كل منهما الى الأخرى. والعنصرية والغطرسة الثقافية ووهم النقص لإقامة مناطق "مطهرة عرقيا" تشكل تهديدا للسلام. ويوغوسلافيا مثال مروع على ذلك. وفيما يتعلق بحقوق الأقليات المدنية والاقتصادية والثقافية والدينية، لا ينبغي للأغلبية أن تحكم بإصدار الأوامر.

إن إعلان وبرنامج عمل مؤتمر فيينا العالمي بشأن حقوق الإنسان يمثلان رأي مجتمع الأمم الاجماعي. إنهما يؤكدان مجددا الوجاهة العالمية لحقوق الإنسان. والآن من المهم العمل على التنفيذ السريع. وأود أن أذكر خمس نقاط محددة:

أولا، لقد أيد بلدي منذ وقت طويل تعيين مفوض سام لشؤون حقوق الإنسان. وينبغي أن يفوض باتخاذ خطوات بمبادرة منه لحماية حقوق الإنسان ولمنح تأييده النشط للبلدان التي تسعى الى تحسين حالة حقوق الإنسان.

ثانيا، نحن بحاجة الى محكمة جنائية دولية. ولقد قدمت لجنة القانون الدولي مشروع نظام تأسيسي كامل لتلك المحكمة. إن الضغط على الذين ينتهكون حقوق الإنسان يجب أن يزيد الآن. والذين يعذبون آخرين على هذه الأرض يجب أن يعيشوا في ظل الخوف من العقاب.

ثالثا، حتى يحاكم المسؤولون عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا سابقا محاكمة سريعة، أنشأ مجلس الأمن محكمة مخصصة. ويجب أن يبدأ القضاة المنتخبون الآن عملهم فورا. كما يجب تعيين مدع عام دون تأخير.

رابعا، لقد أصبحت المنظمات غير الحكومية جزءا من ضمير العالم، ولذلك فإن لها دورا متزايد الأهمية تقوم به في الدفاع عن حقوق الإنسان.

أخيرا، يجب أن تولى الصكوك الخاصة بضمان احترام حقوق الإنسان أولوية قصوى في ميزانية الأمم المتحدة.

إن الأزمة في يوغوسلافيا سابقا، وبخاصة الحرب في البوسنة والهرسك، أحد أكثر الأحداث كآبة في عصرنا. لقد وقع عضو من أعضاء الأمم المتحدة ضحية حرب غزو تصاحبها إبادة وطرد جماعي. وللمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية يعاد رسم الحدود في أوروبا بقوة السلاح. ومبادئ الأمم المتحدة تعامل باحتقار. ومصداقية مؤسساتنا - وهي بالفعل مصداقية الأمم المتحدة نفسها - توضع محل اختبار.

وإذا استمر القتال، سيصبح الشتاء كارثة فظيعة للشعب المعاني. ولذلك يجب أن يتوقف بأسرع وقت ممكن وأن تتخذ خطوات لضمان توفير المعونة الإنسانية. ولذلك نؤيد جهود جنيف لتسوية الصراع، رغم الشكوك بشأن الخطة الحالية، ونعرب عن شكرنا الخاص للرئيسين المشاركين، لورد أوين وثورفالد ستولتنبرغ، للعمل الشاق الذي يقومان به.

إن تسوية تبدو الآن قريبة التحقق، ولكن يجب أن تقبلها جميع أطراف الصراع. يجب ألا يفرض طرف إرادته على الآخر. ويجب أن يعطى المسلمون البوسنيون إقليما صالحا، ونحن بحاجة الى التأكيد بأن مجتمع الأمم سيشترك اشتراكا نشطا وبتصميم في تنفيذ التسوية.

ولا يمكننا أن نطيق حالة يكون فيها للمسلمين، الذين عاشوا في أوروبا طيلة قرون، حقوق أقل من جيرانهم المسيحيين. وعن طريق إجراءات وقائية يجب أن نضمن ألا تنتشر مأساة هذه الحرب الى الأقاليم المجاورة. والمطلوب الآن مقترحات من أجل نزع السلاح الخاضع للرقابة في المنطقة. وهذه مهمة مؤتمر الأمن

والتعاون في أوروبا.

إن الشرق الأوسط بعد عقود من الحرب والعداء المرير يمر بإنطلاقة تاريخية نحو السلم. ونحن جميعا نريد أن تكون عملية السلم عملية لا رجعة فيها. لقد تعهدت ألمانيا وشركاؤها في المجموعة الأوروبية بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي، وبصفة خاصة الدعم المالي. وقد خصصوا حوالي بليون مارك ألماني لهذا الغرض.

وأود أن أعرب عن احترامي لكل من الجانبين على شجاعتهما السياسية ورغبتهما في السلم. وأدعو الذين لا يزالون يترددون للمساعدة الى إدامة عملية السلم. وأناشد الجميع شجب استخدام القوة.

لا يزال استمرار انتشار الأسلحة في العديد من أجزاء العالم يثير الإزعاج الكبير. وتحظى مقترحات الرئيس كلينتون بدعمنا. وقد تحقق تقدم مشجع في شكل اتفاقية تضع حظرا عالميا على الأسلحة الكيميائية والتوصل الى اتفاق على ولاية للمفاوضات في مؤتمر جنيف لنزع السلاح بغية إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب. ويجب تمديد وقف التجارب. ويجب ألا يجري مزيد من التجارب.

ونحث الدول النووية وغير النووية على حد سواء على تعزيز نظام عدم الانتشار. وعندما تطرح المسألة للبت فيها في عام ١٩٩٥، يجب تمديد معاهدة عدم الانتشار الى ما لا نهاية. وإنني بوصفي ممثلا لبلد شجب من جانب واحد امتلاك الأسلحة النووية ووسائل التدمير الشامل الأخرى والتزم بعدم امتلاكها، أناشد جميع الأعضاء الانضمام الى معاهدة عدم الاتشار.

لقد أصبح وضع الألغام في مناطق كبيرة في كثير من البلدان آفة بالنسبة للسكان، إنه يمنع عودة اللاجئين واستئناف الزراعة. وقد قتل الآلاف أو شوهوا بشكل مرعب. ينبغي وقف ذلك. وقد اتخذت المجموعة الأوروبية بدعمنا زمام المبادرة. وإننا نحتاج الى أموال لتمويل عمليات الكشف عن الألغام والتخلص منها.

لا يمكن الاستغناء عن ارتباط بلدي بأوروبا في المجالين السياسي والاقتصادي. وقد شرح زميلي البلجيكي، ويلي كليس، بالفعل موقف الأعضاء الإثنى عشر في المجموعة الأوروبية.

لا يمكن أن يظل الاستقرار في أوروبا حكرا على الأمم الغربية. لقد ناضلت شعوب البلدان الإصلاحية من أجل حريتها وقد شجعناها على ذلك. والآن لن نتخلى عنها. ويجب أن نفتح الطريق تدريجيا الى مؤسسات أوروبية - أطلسية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وتشمل هذه المؤسسات المجموعة الأوروبية ومجلس أوروبا بالإضافة الى اتحاد أوروبا الغربية ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وإنني أتوقع رسالة واضحة من قمة منظمة حلف شمال الأطلسي - التي ستعقد في بداية عام ١٩٩٤ - مثل الرسالة التي صدرت عن اجتماع قمة المجموعة الأوروبية في كوبنهاغن. وفي هذه العملية، يجب ألا تنشأ تمزقات جديدة. ولا يمكن قيام نظام سلمي دائم في أوروبا دون أن تشمل روسيا.

لقد بذلت ألمانيا، طوال الأربع سنوات الماضية، جهدا ماليا أكبر من جهد أية أمة أخرى لمساعدة البلدان الإصلاحية السائرة على الطريق الى الديمقراطية، وحكم القانون واقتصاد السوق الحرة. وهذه المساعدة، أيضا، إسهام رئيسي في منع الصراع وضمان السلم. وفي المرحلة الحالية الحرجة، يجب أن يواصل أصدقاء وشركاء روسيا - الذين يشملون الألمان بصفة خاصة - تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لإصلاحات الرئيس يلتسين.

إنني أشعر بالقلق إزاء التطورات في جورجيا. يجب أن نحقق وقفا لإطلاق النار وأن نعمل على ايجاد حل سياسي سليم. وهذه هي مهمة الأمم المتحدة بصفة خاصة.

تحتم الرغبة في السلم على جميع البلدان أن تسعى الى تحقيق التعاون الإقليمي الأوثق. وإننا نؤيد الجهود التي تبذل داخل القارة الافريقية لحل الصراعات ونرحب بالتزام أقوى من جانب منظمة الوحدة الافريقية.

ونشعر بالسعادة بالتغييرات الديمقراطية التي نراقبها في أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة. وفي كل مكان تقريبا أكدت الديمقراطية ومبادئ السوق الحرة نفسها واختفت - والحمد لله - مصادر الصراع.

وقد أصبحت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أداة هامة للتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويجب أن يكثف التعاون الأوروبي الآسيوي.

لقد أصبحت "خطة للسلام" حجر الزاوية لمزيد

من تطوير المنظمة العالمية. وأود أن أقتنص هذه الفرصة، سيدي الأمين العام، لأعرب عن شكري لالتزامكم. إن مجلس الأمن والجمعية العامة قد تناولا على نحو بناء مقترحات الخطة. ومع ذلك، يجب أن يبدأ منع الصراع في مرحلة مبكرة. إن منع اندلاع النيران أفضل من إطفائها. ويجب أن نركز طاقتنا على إمكانيات الدبلوماسية الوقائية، وتدابير بناء الثقة، وتقصي الحقائق والرصد المبكر للصراعات.

ويجب أن يساند مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الأمم المتحدة في إطار اختصاصه. وقد كثفت العلاقات بين المنظمتين. وينبغي أن يعطى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا نطاقا أوسع لمنع الصراع وإدارة الأزمات.

لقد ساعدت القبعات الزرقاء، في الحروب والأزمات، على حماية السكان المدنيين، ومنع انتشار الحرب وبدء الانتقال الى الديمقراطية. ويشارك حوالي ٠٠٠ ٨٠ من القوات من أكثر من ٧٠ بلدا في ١٧ بعثة لحفظ السلم حول العالم. وهم يستحقون، مع دائرة عمليات حفظ السلم التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، شكرنا.

لقد كان من بين أنجح العمليات العملية في ناميبيا. وفي كمبوديا، شاركت الأمم المتحدة في انتخابات حرة واستعادت الآمال في تحقيق سلم دائم بعد عقود من الرعب والقمع. وبالطبع - ومن المهم أن أؤكد على هذا - لا يمكن تحقيق جميع الآمال التي نضعها في الأمم المتحدة، ومن الخطأ أن ننكر مواجهة الصعوبات. ولكن ما الذي كان سيحدث دون الأمم المتحدة والقبعات الزرقاء؟ ولهذا أقول للنقاد أننا بحاجة الى التزام أكبر، لا التزام أقل نحو الأمم المتحدة.

وفي الصومال، تم القضاء على المجاعة، وقد تعطلت عملية المصالحة بسبب أحداث قتل فيها جنود ومدنيون. هذه مآس ولكن دون عملية الأمم المتحدة في الصومال، كان المئات من الآلاف سيموتون. وتقدم ألمانيا المعونة الإنسانية في إطار عملية حفظ السلم الرئيسية هذه، وهي أكبر التزام من جانبنا بتقديم الأفراد حتى الآن في إطار الأمم المتحدة.

ويحظى اشتراكنا في هذه العمليات بمساندة الشعب الألماني. ويوجد توافق آراء عام في بلدنا تأييدا لتوسيع نطاق الإسهام من أجل السلم. ونقوم بمناقشة متحمسة بشأن إجراء تعديلات دستورية مقترحة تمكن ألمانيا من المشاركة في جميع عمليات الأمم المتحدة دون قيد.

تعني سياسة السلم أيضا تعزيز حكم القانون الذي يعارض حكم القوي. وإذا منعت الأمم المتحدة من تنفيذ ولايتها، فيجب أن يكون في وسعها تخويل مجلس الأمن باللجوء الى القوة، كما ينص الفصل السابع من الميثاق.

ومع ذلك، لا ينبغي النظر في استخدام الوسيلة العسكرية إلا إذا كان لدينا مخطط سياسي واضح لحل الصراع. ويجب أن يكون القوة دائما الملاذ الأخير. ومن ثم، سيظل إسهامنا في الأمم المتحدة ذات طابع سياسي واقتصادي أساسا.

ويتعين التأكيد على نحو أكبر على تدابير الأمم المتحدة لحفظ السلم، نظرا لتزايد المسؤوليات والمطالب.

أولا، إدارة عمليات حفظ السلم التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة يجب تحسينها لوجيستيا وتنظيميا ومن حيث الموظفين. والحكومة الألمانية مستعدة لتوفير مزيد من الخبراء للأمانة العامة.

ثانيا، إن الإدارة الفعالة للأزمات تفترض مسبقا توفر القدرة على الاستجابة السريعة، وإنني أؤيد مبادرة الأمين العام الداعية الى إنشاء قوات احتياط. ويجب ألا تكون قوات الاحتياط مقصورة على وحدات عسكرية، بل ينبغي أن تتضمن أفرادا وخبراء مدنيين يتفاوتون بين رجال شرطة ومراقبي انتخابات. ولكن يجب أن تكون المشاركة طوعية دائما وأن تكون رهنا بالوفاء بالشروط الوطنية.

ثالثا، إن تعزيز فعالية الأمم المتحدة تفترض مسبقا قيام اتصال بين القوات العسكرية. ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) أعلنت عن رغبتها في إتاحة الطاقات المتوفرة لها. وكذلك الأمر بالنسبة لاتحاد غربي أوروبا.

رابعا، إن التدريب العسكري في العديد من البلدان موجه كلية نحو المهمات التقليدية للجيش. أما المهمات المحددة لحفظ السلم فتتطلب نوعا مختلفا تماما من التدريب. والتحضير الوطني لقوات "القبعات الزرق" يتطلب تنسيقا أكبر من جانب الأمم المتحدة. لهذا، هناك حاجة الى وضع مبادئ توجيهية عامة للتدريب. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تنشئ قدرتها التدريبية الخاصة

بها. هذه وجهة نظري. كما أن التدريب والمناورات المشتركة هي في الوقت نفسه خطوات هامة نحو بناء الثقة.

خامسا، إن عمليات حفظ السلم تتطلب تمويلا سليما. ومسؤولية السلم أيضا تشمل تسديد اشتراكات جميع الأعضاء على نحو عاجل وكامل.

إن المشاغل الإنسانية لا تزال، منذ البداية، بالغة الأهمية فيما يتعلق باشتراك ألمانيا في أنشطة الأمم المتحدة. ففي الشرق الأوسط وفي افريقيا وفي جنوب شرقي آسيا وفي منطقة الخليج وفي الصومال وفي يوغوسلافيا السابقة نعمل على تقديم المساعدات الإنسانية. وقد تحملنا المسؤولية عن عمليات النقل والرعاية الطبية ومراقبة تدابير نزع السلاح وإعادة اللاجئين الى أوطانهم. وبالإشتراك مع شركائنا في المجموعة الأوروبية، دعونا الى إنشاء منصب منسق المساعدات الإنسانية.

إن جزءا من التزامنا الإنساني يتمثل في استعدادنا لمساعدة اللاجئين بفعل الحروب الأهلية، الذين يعيشون في حالة من الكرب الشديد. فلقد آوينا أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ من يوغوسلافيا السابقة. وإنني أحث الجمعية العامة على أن تغتنم كل فرصة لتعزيز مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. فالسيدة أوغاتا تستحق عظيم الثناء على العمل الذي تقوم به. والمطلوب قيام مزيد من التضامن وتقاسم الأعباء على المستوى الدولي. ويجب علينا ألا نتخلى عن البلدان التي تتأثر بصورة خاصة، بوصفها بلداننا مجاورة أو مقصدا للاجئين. ويجب أن يكون الهدف توفير المأوى للاجئين بفعل الحروب الأهلية أو الكوارث الأخرى قريبا من بلدانهم بغية تيسير رجوعهم المبكر الى تلك البلدان. ومن أجل ذلك نحتاج الى قواعد ملزمة. وعليه، أقترح وضع مشروع اتفاقية دولية لتنظيم تحركات اللاجئين الواسعة النطاق.

وثمة نقطة أخرى بالغة الأهمية تتعلق بمشاركتنا في أنشطة الأمم المتحدة، وهي ما يشير إليه الأمين العام في "خطة للسلام" بأنه بناء السلم بعد انتهاء الصراع. إن السلم الدائم يعتمد على إنشاء هياكل ديمقراطية وهياكل اقتصاد السوق، بالاتكاز على حكم القانون. والاستثمار في عملية التحول الى الديمقراطية هو استثمار في السلم. وبلدي، ألمانيا، يعطي الأولوية لهذا الأمر في التزامه بالتنمية. لهذا السبب تشارك ألمانيا في البعثات الخاصة بمراقبة الانتخابات، وتوفر الخبراء الاقتصاديين، وتساعد في إنشاء المؤسسات الديمقراطية الإدارية والقضائية ومؤسسات الشرطة.

وأود أن أؤكد على أن البيئة الثقافية المروجة للسلم هي شرط أساسي آخر للسلم الدائم. ومن واجب أفراد المواطنين أيضا، لا الحكومات وحدها، تطوير الإرادة من أجل السلم إذا أردنا أن نتغلب على الأحقاد العرفية والصراعات الدينية. هذه الثقافة المروجة للسلم تشمل قيام حوار بين المجموعات العرقية وكذلك بين المجموعات الدينية والثقافية. فالأوروبيون يعيشون جنبا الى جنب مع الإسلام وعلى اتصال وثيق به. وما نحتاج إليه هو جسور من التفاهم المتبادل، لا أشكال جديدة للعدو. يلزمنا أن نروج للتعليم من أجل السلم. ومن ثم فإن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بما لديها من ولاية لتعزيز العلاقات بين الأمم، تستحق الدعم الشامل.

إن ألمانيا تؤيد تعزيز جميع أجهزة الأمم المتحدة، ونحن لا نريد مناقشات لا تنتهي عن الإصلاح، بل نريد فعالية أكبر. ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإعادة تنظيم الأمانة العامة. كما أن الجهود المبذولة من أجل إعادة تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحظى بدعمنا الكامل ويسعدنا كثيرا أن تكون الأمم المتحدة ممثلة على نحو أفضل في ألمانيا، لذلك عرضنا نقل مؤسسات التعاون التقني الى بون.

إن أهم القرارات المتعلقة بالأمن والسلم تتخذ اليوم في مجلس الأمن، وهذا ما توخاه الميثاق منذ البداية. ويجب على كل من يريد السلم أن يعزز مجلس الأمن.

إن الحكومة الاتحادية، في ردها على طلب الأمين العام، ذكرت أن الكفاءة والمصداقية لهما نفس القدر من الأهمية بالنسبة لتشكيل مجلس الأمن في المستقبل.

وألمانيا على استعداد أيضا لتحمل مسؤوليات العضو الدائم في مجلس الأمن. ولقد ذكرت هذا الأمر في الدورة الأخيرة للجمعية العامة. إلا أننا لن نكون قادرين على صون وتعزيز مصداقية المجلس إلا إذا أخذنا في الاعتبار، لدى مناقشة إعادة تشكيله، الأهمية المتزايدة للعالم الثالث.

أخيرا، اسمحوا لي أن أذكر أن ألمانيا تريد أن تكون، وستكون، قوة محركة في الجهود الرامية الى تعزيز الأمم المتحدة. ولكننا نحتاج الى تحقيق توافق

أساسي في الآراء حول المهام العظيمة الماثلة أمامنا. وأرى أن توافق الآراء هذا يكمن في حكم القانون. فالقانون يحمي الضعيف ويضفي صفة الشرعية على القوة حيثما يتعذر تجنبها. والقانون هو تعبير عن الشراكة وهو نقيض الاستبداد والهيمنة. وقبول القانون هو الذي يوجد العدالة. ولا يمكن أن يزدهر السلم إلا حيث تسود العدالة.

السيد كيان كيتشن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): في البداية، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة. وإنني على اقتناع بأنكم، على ضوء موهبتكم المعروفة وخبرتكم المستفيضة، وبتعاون جميع الوفود، ستوجهون دورتنا نحو النجاح الكامل. وأود أيضا أن أعرب عن شكري الخالص لسلفكم، السيد ستويان غانيف، على انجازاته الرائعة خلال الدورة الأخيرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالترحيب الحار وبالتهاني الى الأعضاء الجدد الذين قبلوا في الأمم المتحدة هذا العام.

لقد دخل العالم فترة انتقال نحو تعددية الأقطاب منذ تفكك الهيكل ثنائي الاستقطاب. وكان من المأمول فيه أن تأتي نهاية الحرب الباردة بالسلم والرفاه للعالم. والواقع أن احتمالات تفادي حرب أخرى وضمان سلم دائم قد تحسنت. إلا أن التناقضات التي ظلت كامنة أثناء الحرب الباردة بدأت في الظهور، بينما تزايدت مظاهر الهيمنة وممارسات سياسة القوة في مجال العلاقات الدولية. ولا يزال السلم والتنمية، اللذان تطمح اليها البشرية طموحا شديدا، يواجهان تحديات خطيرة.

أما الاستقرار النسبي الذي تمتعت به أوروبا ذات يوم فقد اختل. فقد نكبت بلدان عديدة بحالات كساد اقتصادي شديد أو باضطراب سياسي. وبعض المناطق مزقها العداء الإثني أو الدين المستحكم الذي يزداد تفاقما بفعل المنازعات الإقليمية، مما أدى الى نشوء صراعات متقطعة والى اشتباكات مسلحة. فهناك حرب إقليمية تدور رحاها الآن في الطرف الجنوبي من كتلة اوراسيا البرية. وهذا كله لا يمكن إلا يكون له أثر سلبي على أوروبا وعلى العالم قاطبة.

وفي الوقت نفسه، نشأ لدى عدد من البلدان المتقدمة النمو ما يوصف بأنه "متلازمة ما بعد الحرب الباردة". فالبعض قد غرق في مستنقع أطول كساد عُرف منذ الحرب العالمية الثانية. وفي ظل البيئة الجديدة، اتسمت التناقضات الداخلية بطابع الحدة، وراجت الفضائح السياسية، وأطلت العنصرية بوجهها القبيـــح، وازدادت الحمائية التجارية، وأخذ العنف الملازم لكراهية الأجانب في الانتشار. وتبدى السخط الجماهيري، واهتزت المؤسسة السياسية الراسخة. وأثر هذا الاتجاه تأثيرا سلبيا على استقرار البلدان المعنية وعقد العلاقات الدولية.

وأدت البيئة الدولية الجديدة الى محنة أمر ألمت بالعديد من البلدان النامية. وأدى التدخل الأجنبي المتزايد الى تعاظم عوامل عدم الاستقرار الداخلية، مما ضاعف الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان. ذلك أن حقوقها في الاستقلال والبقاء والتنمية لم تحترم على النحو الواجب أو تؤمن. لذلك ينبغي أن يتوقف التدخل من الخارج، وأن يولي المجتمع الدولي أولوية عليا لمساعدة تلك البلدان على تحقيق الاستقرار السياسي والتغلب على المصاعب الاقتصادية. وسيظل السلم والاستقرار العالميان الدائمان عزيزي المنال إذا ظلت البلدان النامية منكوبة بالقلاقل السياسية المتصلة، وإذا استمرت الفجوة الفاصلة بين الشمال والجنوب في الاتساع.

ولا جدال في أن السلم والتنمية مسألتان تكتسبان أهمية طاغية في عصرنا. وقد أصبح الحفاظ على السلم والتعجيل بالتنمية مطلبا ملحا للناس في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية.

إن العالم الذي نعيش فيه عالم متنوع (كعهده) دائما. وهناك الآن أكثر من ١٨٠ دولة مستقلة ذات سيادة، لا تختلف في مجرد نظمها الاجتماعية فحسب بل وفي مراحل تنميتها أيضا. وعلاوة على ذلك، لديها إيديولوجيات وتقاليد ثقافية وهويات إثنية وعقائد دينية شديدة التنوع. وعلينا أن نسلم بهذه الفروق والتنوعات وأن نحترمها، وأن يعامل كل منا الاخر بوصفه عضوا على قدم المساواة في المجتمع الدولي. وعلينا أن نعزز التبادلات بدافع البحث عن أرضية مشتركة، بينما نطرح الخلافات جانبا. وعلينا أن نعارض أي محاولة تستهدف فرض نموذج بعينه على عدد ضخم من البلدان التي تتسم بكل هذا التنوع.

إننا نؤمن بأن من الممكن وجود سلم حقيقي ووئام دولي وتنمية مشتركة فيما بين الدول، بشرط واحد هو أن تكون العلاقات الدولية مطابقة لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومستندة إلى مبادئ التعايش السلمي الخمسة وغير ذلك من قواعد السلوك الدولي المقبولة. ولقد أدت المبادلات الاقتصادية والثقافية المتزايدة بين الدول الى تعميق ترابطها. ومن

الضروري للغاية أن تنفتح الدول فيما بينها؛ وتعزز المبادلات والتفاهم والتعاون المتبادلين؛ وتتقاسم منافع التكاملية. ولكن هذا كله لن يكون ممكنا إلا على أساس الاحترام المتبادل والمساواة وتبادل المنافع.

ولبلوغ هدف السلم والتنمية العام، دعت الحكومة الصينية في مناسبات عديدة إلى انشاء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد طابعه السلم والاستقرار والعدالة والرشد القائم على مبادئ التعايش السلمي الخمسة، وعلى الاعتراف بتنوع العالم والفروق بين الدول. وفي ظل النظام الجديد، سيحل الاحترام المتبادل والتعاون بين الدول على قدم المساواة محل الهيمنة، وسياسات القوة؛ وستحل محادثات السلم، والحوار والمشاورات محل استعمال القوة أو التهديد باستعمالها؛ وستحل المساواة وتبادل المنافع ومراعاة كل منا احتياجات الاخر محل الحمائية التجارية والمبادلات غير المتكافئة. والحكومة الصينية مستعدة للتعاون على نطاق واسع مع سائر البلدان، وستواصل بذل جهود دؤوبة من أجل إنشاء مثل هذا النظام الجديد، ومن أجل سلم العالم وتنميته.

يتضمن التقرير المعنون "خطة للسلم" (A/47/277) المقدم من الأمين العام، توصيات عديدة هامة تشحذ الفكر، وأفكارا تستحق الدراسة المتأنية. ونحن نثني على الأمين العام تقديرا للجهود التي بذلها لإعداد هذا التقرير. والصين بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، أيدت دائما المساعي الإيجابية التي تبذلها الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والاستقرار العالميين، وتعزيز التنمية العالمية وفض النزاعات الدولية. ونحن نؤيد موالاة تعزيز وتقوية دور الأمم المتحدة الإيجابي في مجال الدبلوماسية الوقائية، ومجال صنع السلم وحفظ السلام، استنادا إلى مقاصد الميثاق ومبادئه.

ومع ازدياد وتيرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام واتساع نطاقها، نرى من المهم والمناسب أن نشدد على مبدأين أساسيين من مبادئ الميثاق، هما احترام سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. فهذان المبدآن لا بد من احترامهما احتراما تاما ودائما عند الاضطلاع بجهود في مجال الدبلوماسية الوقائية أو بعمليات لحفظ السلام أو في بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وينبغي الحصول على موافقة أو تعهدات بالتعاون من قبل الأطراف، كما ينبغي أن تسود الحيدة المطلقة في جميع بعثات حفظ السلام. وبهذه الطريقة وحدها، يمكن لجهود الدبلوماسية الوقائية وعمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة أن تفي بمقاصد الميثاق والأساسية وتحقق النتيجة الايجابية المنشودة.

إن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية مبدأ هام من مبادئ الميثاق، وهو مبدأ نعتبره جوهر الدبلوماسية الوقائية. وينبغي بذل قصارى الجهود لجمع الأطراف المتعارضة على مائدة التفاوض قبل اندلاع الصراعات، لكي يتسنى لها بدئ المشاورات لتحقيق تسوية سلمية. وينبغي أن تكون جميع المنازعات بين الدول، والصراعات الاقليمية، بل حتى الصراعات الداخلية، مهما تعقدت، قابلة للحل السياسي، ولا يجوز إتيان أي عمل يزيد من تفاقم الحالة.

منذ وقت ليس ببعيد وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل، اتفاقا بشأن الاعتراف المتبادل ومسألة الحكم الذاتي للفلسطينيين. ورغم أن هذه الخطوة مجرد بداية، فإنها تعتبر انطلاقة كبرى في تسوية مسألة الشرق الأوسط، التي ظلت بلا حل طوال نصف قرن تقريبا. هذا الاتفاق جاء نتيجة جهود بذلها المجتع الدولي، وكل من فلسطين واسرائيل، لتسوية نزاع دولي بالوسائل السلمية. ونحن نرحب مخلصين بهذا التطور، ونود أن نعرب عن تهانئنا.

وبوسعنا أن نرى من هذا أنه ما دام هناك بصيص من أمل، يجب ألا نيأس من السعي إلى التسوية السلمية.

ومن نافلة القول أنه ينبغي اتخاذ موقفا شديد الجدية، إزاء أي عمل عدواني ينتهك سيادة بلد آخر، مثل تحرش الدول الكبرى بالدول الصغرى، أو تسلط القوي على الضعيف في الساحة الدولية، ومعارضة هذا العمل بشدة ونحن لا نوافق على استعمال الجزاءات أو القوة بلا تمييز باسم الامم المتحدة. كما نعتقد أن البعثات الانسانية يجب ألا تتحول إلى عمليات عسكرية، وأن وقف الحرب لا يكون بتوسيع نطاقها.

وتجدر ملاحظة أنه في عالم تعصف به الصراعات الاقليمية المتكررة والتناقضات المتداخلة، لا يمكن للأمم المتحدة وحدها أن تأمل في حسم كل المنازعات الدولية. إلا أن من واجبها أن تضطلع بهذه المهمة وأن تصون السلم والأمن الدوليين. بيد أن المنظمات الاقليمية ينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار، وأن تشجع على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من الميثاق، كما تتولى مسؤوليات أكبر، وتضطلع بدور أنشط في هذا الصدد. ونظرا لتكاثر عمليات الأمم

المتحدة لحفظ السلام وما يواكب ذلك من طلبات على المنظمة وعلى الدول الأعضاء من ناحية القوة البشرية والتمويل والموارد المادية، نرى من الضروري أن تعمل الأمم المتحدة في حدود الوسائل المتاحة لها، مع زيادة فعالية هذه العمليات من ناحية تكلفتها.

إن السلم والتنمية لا ينفصم أحدهما عن الآخر. كما أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تنطلق دون توفر شرطيها المسبقين، وهما السلم والاستقرار. ومن ناحية أخرى، ما لم تكن هناك تنمية اقتصادية سليمة لا يمكن أن يكون هناك سلم واستقرار مضمونان أو دائمان. ونرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تلبي طلبات البلدان النامية من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وأن تعطي هذا الهدف أولوية قصوى. وهذا هو السبيل لجعل الأمم المتحدة منظمة تؤيدها كل بلدان العالم وتعتمد عليها. وهذا أيضا هو السبيل لزيادة تعزيز دور الأمم المتحدة وهيبتها. وانطلاقا من هذا الاعتبار، قمنا في الصين بمضاعفة الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، المقرر عقده في بيجينغ عام ١٩٩٥، كما أننا نؤيد بقوة عقد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، في كوبنهاغن في نفس السنة.

ولا بد من الإشارة أنه ما لم يساعد المجتمع البلدان النامية على التخلص بسرعة من الفقر والتخلف، لا يمكن أن يكون هناك نمو أو رخاء مستدامان للجميع. ومن ثم، فإننا نطلب الى كل البلدان المتقدمة النمو أن تفعل المزيد من أجل كبح الحمائية التجارية، والإسهام بمزيد من الأموال من أجل التنمية وحماية البيئة، وتخفيف عبء الديون، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتقليل القيود على نقل التكنولوجيا، وفتح أسواقها على نحو أوسع من أجل تهيئة بيئية مؤاتية للانتعاش الاقتصادي وإعادة النشاط والحيوية للبلدان النامية. وسيثبت أن ذلك سيكون نعمة للبلدان المتقدمة النمو ذاتها. ففي وقت أصبح فيه الاقتصاد العالمي متزايد الترابط سيكون تنشيط البلدان النامية بمثابة دفعة للعالم، وسيكون حافزا على العمل من أجل تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصاديين في البلدان المتقدمة النمو ذاتها.

ومنذ تأسيس الأمم المتحدة حدثت تغيرات هائلة في العالم وفي المنظمة ذاتها. فزادت عضوية الأمم المتحدة من ٥١ دولة في بادئ الأمر الى ١٨٤ دولة الآن، أغلبيتها من البلدان النامية. وترى حكومة الصين أنه، تمشيا مع هذه التطورات، ينبغي إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة، ويمكن أيضا توسيع نطاق تكوين مجلس الأمن على نحو مناسب لتمكين المنظمة من الاستجابة على نحو أفضل للتغيرات الحادثة في العالم، وتلبية اهتمامات ورغبات الأعضاء، وتعزيز دورها في الشؤون الدولية. وينبغي أن يؤدي إصلاح مجلس الأمن الى تمكينه من أن يضطلع بولايته على نحو أفضل وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق. وتتمثل الإرادة الجماعية والتطلعات المشتركة للدول الأعضاء في أن تكون الأمم المتحدة في الظروف الجديدة، مجهزة، على نحو أفضل لمعالجة القضايا الدولية الرئيسية بقوة وفعالية وبطريقة عادلة ومتوازنة. لهذا ينبغي أن يؤخذ في الحسبان على النحو الواجب، لدى إصلاح مجلس الأمن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف، وأن تراعى مصالح البلدان النامية التي تشكل الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء. ونظرا لأن أي إصلاح سيؤثر في مصالح كل الدول الأعضاء، وسيشمل إجراء تنقيح للميثاق، لا بد من الاستماع الى آراء كل الجهات المعنية. ويجب أن تكون خطة الإصلاح موضع مناقشات ومشاورات مستفيضة تشارك فيها الدول الأعضاء وأن تكون مقبولة بوجه عام من الجميع.

لقد أعلنت حكومة الصين في مناسبات عديدة أن الصين تؤيد عدم انتشار كل أسلحة التدمير الشامل. وفي الوقت نفسه، نرى أن الهدف النهائي للبشرية ينبغي أن يكون الحظر الكامل والتدمير الشامل لتلك الأسلحة. والآن وقد تم إبرام الاتفاقيات التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، نرى أن الأوان قد آن لإدراج مسألة الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية على جدول الأعمال.

لقد أعرب المجتمع الدولي عن قلقه إزاء مسألة حظر التجارب النووية. وما فتئت حكومة الصين تؤيد دوما الحظر التام للتجارب في إطار الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. ونحن نؤيد التبكير ببدء مفاوضات من أجل التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وسنعمل بالاشتراك مع البلدان الاخرى من أجل التوصل الى حظر شامل للتجارب النووية في موعد مبكر.

وما فتئت الصين تمارس دوما قدرا كبيرا من ضبط النفس في مجال التجارب النووية. وعدد تجاربنا هو أقل عدد فيما بين جميع الدول النووية. ولئن كان حظر التجارب النووية أمرا ضروريا، فإن التعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية بالمرة يعتبر أكثر أهمية، لأن ذلك لن يجعل تجربتها، أو استحداثها أو انتاجها، أو وزعها أمرا خاليا من أي معنى فحسب، بل أنه أيضا

سيعطي زخما أكبر لنزع السلاح النووي، مما سيساهم إسهاما هائلا في تحقيق السلم والأمن العالميين. أما إذا كان الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية أمرا لا يمكن تحقيقه في وقت قريب، فعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية إذن أن تتوصل الى اتفاق بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية، وألا تستخدمها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهذا أمر يمكن تماما تنفيذه، وينبغي أن ينفذ في أقرب وقت مستطاع. فمن شأن ذلك أن يضع الدول الحائزة للأسلحة النووية محل اختبار لنرى ما إذا كانت مستعدة استعدادا حقيقيا لأن تعامل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على قدم المساواة. وقد تعهدت الصين من جانب واحد، منذ وقت طويل، بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وفي ظل أي ظرف من الظروف، وألا تستخدمها أو تهدد باستعمالها ضد أي منطقة خالية من الأسلحة النووية أو أي دولة غير حائزة لهذه الأسلحة. ونحن نطالب كل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تقطع على نفسها نفس التعهد، وأن تبرم اتفاقية دولية في هذا الشأن في أقرب وقت ممكن.

وهناك الآن ترتيبات واتفاقيات دولية تستهدف السيطرة على عمليات نقل الأسلحة وحظر انواع معينة من أسلحة التدمير الشامل، وترمي هذه الاتفاقيات الى صيانة السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. أما الترتيبات التي تستهدف السيطرة على عمليات نقل تكنولوجيا القذائف، فينبغي أيضا أن تأخذ بعض العناصر في الاعتبار، كالاستخدام العشوائي للقذائف في شن هجمات على البلدان الأخرى. وإلا، ستصبح هذه الترتيبات وسيلة تستطيع بها بعض الدول أن تبقى على التفوق العسكري أو ممارسة سياسة القوة. وهذا أمر لا مبرر له أخلاقيا. ونحن نعارض الاستخدام التعسفي المتكرر للجزاءات من جانب بلد ما للضغط على بلد آخر تحت ذريعة السيطرة على عمليات نقل الأسلحة، بينما ينخرط، في عمليات كبيرة لبيع أسلحته، مما يعرض للخطر سيادة وأمن البلد المعني. كما إننا نندد بسلوك الهيمنة من جانب من ينصبون انفسهم "شرطة للعالم"، ذلك السلوك الذي يستخف بالقانون الدولي ومعايير العلاقات الدولية، ويعرض للخطر السلامة الملاحية والتجارة الطبيعية لبلد آخر تحت ذريعة إنفاذ الحظر على الأسلحة الكيميائية، ويتجاهل أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وبفضل سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم إتسع نطاق اقتصاد الصين بشكل كبير على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية ووصل الآن الى أزهى حالاته. فارتفع ناتجنا القومي الإجمالي بمعدل ١٢,٨ في المائة في العام المنصرم، وسيكون معدل النمو في السنة الحالية أيضا برقمين: أحادي وعشري. واتسع نطاق تجارتنا الخارجية وتعاوننا الاقتصادي بسرعة. فزاد إجمالي حجم تجارتنا في عام ١٩٩٢ بمعدل ٥,٢ مرة عن عام ١٩٧٨، وهو العام السابق لبدء عملية الاصلاح والانفتاح، وهذا يمثل نموا سنويا بمعدل ١٣,٩ في المائة. وتدفقت الاستثمارات من الخارج بسرعة. وتمت الموافقة، في عام ١٩٩٢، على قرابة ٥٠ ٠٠٠ مشروع بتحويل من الخارج يبلغ ٥٨ بليونا من الدولارات. واستمر هذا الزخم في العام الحالي. وقد ساعد النمو السريع، أساسا، في حل مشكلة توفير الغذاء والكساء لسكان يزيد تعدادهم على ١,١ بليون نسمة، ووضع الصين على الطريق المؤدي الى الرخاء. كما أنه أعطى دفعة للمبادلات والتعاون في المجال الاقتصادي مع البلدان الأخرى. وهذا أمر طيب يفيد الصين والعالم على حد سواء.

غير أننا واجهنا بعض المشاكل مع تزايد السرعة التي يسير بها اقتصادنا. وسوف نحسم هذه المشاكل من خلال تعجيل إصلاحنا وتعميقه. وقد اتخذنا عدد من التدابير لتقوية السيطرة على النطاق الكلي وإعادة تكييف هيكلنا الاقتصادي لكفالة النمو الاقتصادي الصحي السريع والمطرد. ونحن قادرون تماما على تحقيق هدفنا. ولدينا ثقة كاملة في مستقبل برنامجنا الإنمائي.

من الحقائق الموضوعية أن الصين قد حققت بالفعل نجاحا اقتصاديا مثيرا للإعجاب. ولكنها لا تسجل الحقائق على سبيل المغالاة في قوتنا الاقتصادية. فنظرا لاتساع رقعة الأرض في الصين، والعدد الهائل للسكان فيها والتنمية الاقتصادية المتفاوتة في مختلف أرجاء البلاد، لا يزال دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي منخفضا. إن الصين لا تزال بلدا ناميا. وحتى تصل الى مستوى بلد عادي متقدم النمو، يحتاج الأمر الى أن تعمل عدة أجيال بجد لمدة عقود كثيرة.

وفي هذا المنعطف، أود أن استرعي الانتباه الى المزاعم التي انتشرت مؤخرا على المسرح الدولي بأن النجاح الاقتصادي للصين قد يترتب عليه تعزيز الجانب العسكري، أو أن تتحرك الصين "لملء الفراغ" مما يشكل تهديدا، وما الى ذلك. ولكن هذا الأمر لا أساس له على الإطلاق. إن الصين ذات الاقتصاد القوي تعتبر عاملا هاما يسهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي

في آسيا وفي العالم كله. لقد عانى الشعب الصيني طويلا في ظل العدوان الامبريالي ولم يستعد استقلاله إلا بعد تضحيات رهيبة من عمليات كفاح مريرة لا حصر لها امتدت الى ما يزيد على قرن من الزمان. ولا يمكن أن ننسى حقبا من تاريخنا تعرضت فيها بلادنا للعدوان الخارجي، وللتمزق والعبودية. إن كونفوشيوس، حيكمنا القديم والمفكر الكبير والسياسي المحنك حذر قائلا "لا تفعل مع الآخرين ما لا تود أن يفعله الآخرون معك".

وحتى بعد أن تصبح الصين أكثر تطورا، فإننا لن نشارك إطلاقا في عدوان أو توسع ولن نسعى أبدا الى الهيمنة. هذا التعهد كُرس في دستورنا وأصبح جزءا من سياسيتنا الخارجية الأساسية الثابتة. ويتأكد ذلك بحقيقة أن الصين تسعى بقوة الى تحقيق السلم والاستقرار في العالم. إن قدراتنا الدفاعية المحدودة قاصرة على أغراض الدفاع عن النفس، بل إن عددا كبيرا من منشآتنا الصناعية العسكرية تحول الى الانتاج المدني. وتعتبر نفقاتنا العسكرية أدنى نفقات فيما بين البلدان الرئيسية. وليست لدينا قوات أو قواعد عسكرية في أراض أجنبية. ونحن عاكفون على البناء الاقتصادي ولهذا فإننا نحتاج الى بيئة دولية تقوم على السلم الدائم، كما نحتاج الى علاقات ودية طويلة الأجل مع جيراننا. ونحن على استعداد لأن ننمي ونعزز علاقات مماثلة مع جميع البلدان الأخرى، على أساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة.

ومهما تغير الاتجاه الذي تهب منه الريح على المسرح الدولي فإن الصين ستضطلع على نحو ثابت بدورها في الحفاظ على السلم العالمي وتعزيز الرخاء والتنمية العامين.

السيد جوبيه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، أود أولا أن أعرب لكم عن غبطة فرنسا بانعقاد الجمعية العامة هذا العام تحت رئاستكم. أن انتخابكم لهو شهادة عادلة على التقدير الذي تحظي به بلادكم من جانب المجتمع الدولي. كما أنه يتيح لنا الفرصة للترحيب بـ "الثورة الصامتة" التي تشهدها امريكا اللاتينية منذ بضع سنوات، والتي أعادت عددا كبيرا من الدول الى طريق المصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية الاجتماعية.

كان العام الذي أشرف على نهايته حافلا بالوعود ومليئا بالمخاطر. فالنزاعات التي كانت تعتبر غير قابلة للحل، يبدو أنها بدأت فجأة تأخذ مسارها في طريق الحل. وأود، بالنيابة عن بلدي، أن أحيي الرجال في الشرق الأوسط وفي جنوب افريقيا وفي كمبوديا، الذين وجدوا الشجاعة للسير في طريق المصالحة والسلم؛ اسحق رابين وياسر عرفات، ودي كليرك ونلسون مانديلا وجلالة الملك نوردوم سيهانوك وجميع المعروفين وغير المعروفين الذين رافقوهم أو ربما سبقوهم على هذا الطريق الشجاع.

إن الاتفاق الذي تم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يفتح الطريق أمام تسوية نزاع كان البعض قد أصابه اليأس من إمكانية حله، كما أنه يسمح بتصور مستقبل جديد جذريا في المنطقة كلها. وهذه الثورة توفر لنا سببا جديدا للإيمان بعزيمة الانسان وإرادته، وتشجعنا على ألا نعتبر الأمل في السلم حلما لا سبيل الى تحقيقه. وبالنسبة لنا، تستدعي هذه الثورة بذل جهود جماعية، بما في ذلك الجهود المالية لتحويل هذا الأمل الى حقيقة بأسرع ما يمكن. كما أنها تحفزنا على القضاء على مخلفات الصراعات كما ورد في القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية.

بيد أن انتهاء ما ظل سنوات طويلة يسمى توازن الرعب أدى الى أنواع جديدة من عدم اليقين والاضطراب.

إن روسيا تجتاز مرحلة انتقال سياسي واقتصادي يمكن أن تؤدي الى صعوبات داخلية كثيرة، كما تدلل الاحداث التي شهدناها في الأيام القليلة الماضية. وفي ذلك السياق، أود أن أعيد التأكيد على تأييد فرنسا لعملية التحول الديمقراطي والإصلاح التي يضطلع بها الرئيس يلتسن بشجاعة.

وفي يوغوسلافيا السابقة تستعر الحرب منذ عامين وتجلب معها الموت والمعاناة والتدمير. كما أن مناطق أخرى في افريقيا وفي وسط آسيا ومن البلقان ومن القوقاز سقطت، أو أوشكت على السقوط، ضحية لصراعات من نوع جديد، تنشأ عن تفكك الدول وعودة ظهور نعرات قومية أو عرقية أو دينية. وفي أماكن أخرى تصر الدول التي تخضع لنظام جزاءات من جانب منظمتنا لعدم وفائها بالتزاماتها أو بالتعهدات التي فرضها القانون الدولي، على رفض اتخاذ التدابير التي تسمح لها باستعادة مكانها في المجتمع الدولي. ومن كل مكان تقريبا يشكل انتشار الأسلحة عاملا مخيفا لعدم الاستقرار.

وفي مواجهة هذه الوعود وهذه المخاطر التي أشرت اليها تقيم فرنسا سياستها الخارجية على أساس عدد من المبادئ التوجيهية. وسواء كانت هذه المبادئ تبعث على الاطمئنان أو على الانزعاج، أود أن أذكرها أمام الجمعية.

المبدأ الأول هو الرغبة في الاستقلال. وقد أكدت فرنسا بوضوح إنها مستعدة للعمل باتساق مع الآخرين عندما تكون الأهداف جماعية حقا. وغنى عن البيان أنها تفعل ذلك في سيادة كاملة، لأن فرنسا، في ممارسة حرية الحكم والاختيار، ترفض الخضوع لنمط الساعة السائد، أو الاذعان لضغوط ناشئة عن قوى مادية نسبية.

المبدأ الثاني، والذي يشارك فيه كثيرون في هذه القائمة، هو الالتزام بمصالحنا الأساسية. إن فرنسا، شأنها في ذلك شأن كل دولة أخرى في هذه المنظمة، لها مصالحها الاستراتيجية والتجارية والثقافية الخاصة التي تسعى الى المحافظة عليها. ولئن كنا متفتحين للتفاوض وما ينطوي عليه من تنازلات متبادلة فلا يمكن حملنا على التخلي عن أي شيء نعتبره عنصرا أساسيا لأمننا ورفاهنا وثقافتنا.

المبدأ الثالث هو التمسك بالقانون والعدالة. إن فرنسا، بغض النظر عن مصالحا الخاصة، تطمح في الاسهام في ضمان انتصار المبادئ الأساسية التي استلهمتها، مع آخرين، في جميع أنحاء العالم، وهذه المبادئ هي حق الشعوب في تقرير المصير، والأمن، وحقوق الإنسان، والحق في التنمي.

وأخيرا، جانب أخير من دبلوماسيتنا، وهو جانب يخدم الجوانب الأخرى، هو مثابرة فرنسا وفي بعض الأحيان عنادها. واسمحوا لي أن أذكر بعزمنا، رغم الصعوبات، على فتح الطريق الذي سيؤدي في نهاية المطاف الى استعادة السلم في كمبوديا، وإصرارنا على عودة الشرعية المؤسسية في هايتي.

هذه المبادئ التي لا تتغير تملي الخطين الرئيسيين للسياسة التي يأمل بلدي أن ينفذها على المسرح الدولي.

إن طموحنا يتعلق بأوروبا في المقام الأول.

وأيا كانت الصعوبات الراهنة، وأيا كان الشك السائد، لن يفتر عزم فرنسا المعقود على أن تبني، هي وجيرانها، أوروبا قوية ومزدهرة وديمقراطية وسخية، قادرة على إسماع صوتها، والإسهام في السلم العالمي. وهذا خيار لا رجعة فيه لأن شعوب أوروبا تحتاج الى خطة تجمع بينها. والوحدة الأوروبية هي الغاية الوحيدة التي تتناسب مع القيم التي تتشاطرها. وفضلا عن ذلك، فإن بقاء أوروبا موحدة هو الوسيلة الوحيدة لتجنب الأخطار التي تتهدد قارتنا في هذا الوقت: وهي أخطار منبثقة من عودة ظهور أبشع أشكال النزعة القومية، ومن استمرار التباين غير المقبول في المستويات الاقتصادية. وسيكون نجاح أوروبا مثالا تحتذيه مناطق العالم الأخرى، مثلما كان الحال، في حينه، بالنسبة للمصالحة بين فرنسا والمانيا، التي سعى إليها الجنرال دي غول والمستشار أديناور.

لقد أشرت من قبل الى الصراع المشتعل في يوغوسلافيا سابقا.

إن فرنسا لم تدخر جهدا لوضع حد لهذا الصراع. وكما تعلمون، فقد كانت فرنسا صاحبة المبادرة في معظم قرارات مجلس الأمن الرامية الى ثني المعتدين أو معاقبتهم. وتوفر فرنسا، جنبا الى جنب مع شركائها، جزءا أساسيا من المعونة الإنسانية الموجهة الى هناك. ويمثل جنودها أكبر قوة أتيحت لقوة الأمم المتحدة للحماية، وقد دفع أكثر من إثني عشر منهم حياتهم ثمنا لوجودهم السخي هناك. وهي حتى هذا التاريخ، البلد الوحيد الذي أرسل تعزيزات وفقا للقرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، من أجل الإسهام في أمن المناطق المحمية والسكان المسلمين هناك. وكانت فرنسا أيضا أول دولة تعرب عن استيائها من عدم كفاية الاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي فيما يتعلق بيوغوسلافيا سابقا، والجهود التي بذلتها تمنحها الحق في أن تقول للذين يكثرون من النصائح والمواعظ وأن صوتهم سيسمح على نحو أفضل اذا ما وافقوا على إرسال قواتهم الى الساحة عندما يمكنهم القيام بذلك. وبمجرد احتكاكهم بحقائق الوضع، سيكونون، دون شك أحسن تقديرا لحقيقة عدم وجود أرض وسط بين السلم عن طريق التفاوض وبين الفوضى.

فلنتعلم الدروس من هذه التجربة المؤلمة. ومن الأساسي أن تتوفر لنا الوسائل لتجنب تكرار هذا الصراع، وكفالة سيادة الدبلوماسية الوقائية والشفافية العسكرية واحترام حكم القانون أينما بقى التوتر كامنا، دون انتظار التقدم المقبل في بناء أوروبا الموحدة. هذا هو الغرض من وراء الميثاق المقترح بشأن الاستقرار الأوروبي الذي عرضته فرنسا على شركائها الأوروبيين،

والذي تود مشاركة روسيا فيه، وكذلك حليفتها عبر الأطلسي، كندا والولايات المتحدة.

وأوروبا، بالطبع، لا تمثل بأي حال الأمن الوحيد لعمل فرنسا. فبلدي يقيم مع مناطق كثيرة في العالم علاقات وثيقة وعريقة. ولتنظيم الساحة الدولية على الأمد الطويل في أعقاب الحرب الباردة، تتجه فرنسا بالطبع الى الأمم المتحدة.

وحيث أن فرنسا تؤمن برسالة الأمم المتحدة، فهي تريد لها أن تكون منظمة قوية وفعالة.

ويشمل هذا الهدف، أولا، إصلاح مجلس الأمن. أما توسيع نطاقه الذي أصبح اليوم ضرورة على ضوء التطور العالمي، يجب أن ينظر إليه باعتباره وسيلة لزيادة فعاليته.

وتفهم فرنسا وتؤيد تطلعات بعض شركائها الى ممارسة مسؤولياتهم الدولية بمزيد من الفعالية، شريطة أن يكونوا على استعدادا للدخول الى الساحة. ومع ذلك، فإن توسيع نطاق المجلس لا يجوز أن يكون على حساب مجموعة أو أخرى من الدول، بل يجب أن يحافظ على قدرة البلدان النامية على إسماع صوتها. ونحن نرى أن هذا شرك أساسي.

لقد سلم واضعو الميثاق، بحكمتهم، بأنه لا يمكن سوى لمجموعة محدودة الحجم أن تتخذ قرارات عاجلة لإعادة إحلال السلم في مواجهة أزمة طارئة. وعلينا إذن أن نحرص على ألا يؤدي توسيع النطاق المقترح الى شل المجلس.

وتأمل فرنسا أن تقرر الجمعية العامة خلال دورتها الراهنة أن تفتح باب المناقشة بشأن سبل إصلاح مجلس الأمن. وسيكون من المتعين التوصل الى حل يوائم بين الرغبة في الاصلاح والرغبة في الفعالية. ولذا، فإننا نرى أن التوسع يجب أن يتحدد وفقا لصيغة تجمع بين أعضاء دائمين جدد وأعضاء غير دائمين إضافيين.

إن منصب الأمين العام يمثل إحدى المؤسسات الأساسية للأمم المتحدة. وتود فرنسا أن تتاح له الوسائل لمواصلة العمل المبدع الذي يضطلع به. واسمحوا لي أن أشيد بطاقة الأمين العام وهيبته وشجاعته في تنفيذ مهامه.

إن فرنسا لا توافق فحسب على مبادراته السياسية، بل تقر أيضا بجهوده التي لا تعرف الكلل، الرامية الى ترشيد عمل منظمتنا. وعلينا أن نكافح انتشار المؤسسات التي تستهلك مواردنا وتهدد تماسك جهودنا. ولا بد من تحسين التنسيق بين الأنشطة المتصلة بالتنمية، واستعادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدوره كعامل حافز ومنظم. ويجب أن نكافح التبذير الاداري أينما وجد دون التردد في المعاقبة على أية تجاوزات قد تتكشف. وأخيرا، ينبغي أن يكون لدينا مزيدا من الإشراف والشفافية في عمليات حفظ السلام.

ولا تتوفر بعد للأمين العام كل الوسائل لممارسة مسؤوليته على وجه كامل. وتدعو فرنسا الدول الأعضاء الى تزويده بهذه الوسائل دون إبطاء. وتعزيز إدارة عمليات حفظ السلام، وإنشاء آلية للتفتيش العام الحقيقي، وإنشاء محكمة إدارية لشؤون الميزانية هي، في رأينا، تدابير لا غنى عنها.

ويتمثل الشرط الثالث لتعزيز المنظمة في تطهير شؤونها المالية.

وربما كان الأجدر بي أن أبدأ بهذه النقطة. وهناك مثل فرنسي قديم يقول إن المال "عصب الحرب". وهو أيضا عصب السلم. ولن تكون مشاريعنا بشأن هذه المنظمة أكثر من كلمات جوفاء ما لم نتحلى بالشجاعة اللازمة لاعتماد التدابير الجديدة التي تتطلبها حالة الإفلاس المالي التي تعاني منها.

أولا، يجب معاقبة الدول الأعضاء التي لا تسدد اشتراكاتها خلال ٣٠ يوما من دعوة الأمين العام لتسديد الاشتراكات. وتقترح فرنسا فرض فائدة وفقا لسعر السوق على كل المدفوعات المتأخرة. وهذا الموقف الصارم يبدو ضروريا بوجه خاص، لأن تسديد المتأخرات المتراكمة يكفي وحده لحل الأزمة المالية. وهو يتسق أيضا مع اعتبارات الإنصاف والاخلاقيات السياسية: فلا يمكن للمرء أن يتكلم عن إصلاح الأمم المتحدة وعن العدل والتنمية الدولية وأن يعفي نفسه، في آن واحد، من الالتزامات المالية الأولية الناجمة عن التقيد بالميثاق. ولقد آن الأوان لقياس السخاء في الكلمات بمقياس المتأخرات المستحقة لمنظمتنا.

وكما قلت، فإن إنشاء آلية للتفتيش العام الحقيقي سيجعل من الممكن ترشيد أداء الأمم المتحدة وتكاليفها. وستدعم فرنسا كل المبادرات الرامية الى تكملة الاجراءات القائمة الخاصة بالتقييم الداخلي، والتي اتضح

فعلا مدى محدوديتها، رغم عملية إعادة التنظيم السديدة التي استحدثها مؤخرا الأمين العام.

وأخيرا، علينا أن نعتمد ميزانية مثالية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥. ويجب ألا نتردد في تخفيض النفقات على الأنشطة العتيقة. وعلينا أيضا أن نوفر التمويل الكافي للولايات الجديدة المسندة الى المنظمة. واذا اقتضى الأمر، نتيجة لذلك، النظر في زيادة معقولة في الميزانية العادية، فإن فرنسا، التي لم تعتنق إطلاقا فكرة النمو الصفرى المتزمته، ستوافق على الفور.

هذه تدابير محددة تتطلب جهدا جماعيا من جانب الدول الأعضاء. ولكن فرنسا مقتنعة بأننا لا يمكن أن نرضى بعد الآن بالتكيفات الهامشية مثلما كان الحال في السنوات الماضية. فقد أصبحت قدرة الأمم المتحدة ذاتها على تنفيذ ولايتها معرضة للخطر.

لا بد وأنكم قد أدركتم، أن فرنسا لديها طموحات بالنسبة للأمم المتحدة. والأمم المتحدة، بدعم من المؤسسات المجددة، وبعد إعادة تنظيم شؤونها المالية، ستتمكن من تحمل المسؤوليات الثقيلة الملقاة على كاهلها وهي: حفظ السلم والأمن الجماعي، والنهوض بالتنمية، والتصدي للمشاكل العالمية التي يخرجها نطاقها الدولي عن نطاق عمل الدول المنفرد.

والسلم هو بالطبع مسؤوليتنا الأولى.

وعدم الاستقرار السائد في عدة مناطق من العالم يضطر الأمم المتحدة الى التدخل على نحو يزداد تواترا، حتى توقف انتشار الصراعات، وتفسح المجال للسعي الى حل تفاوضي. وفرنسا، من جانبها، كانت دائما تتمنى المشاركة على نحو كامل في هذا الجهد، وهي اليوم في طليعة الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام.

ولا يمنحنا هذا الالتزام، بداهة، أي امتياز. ولكن تجربتنا تتيح لنا أن ننظر بوضوح الى العمليات التي شاركنا فيها، وتشجعنا على إعادة تأكيد بعض المبادئ، واقتراح بعض التدابير المنطقية التي قد تساعد على زيادة فعالية عملنا في المستقبل.

أولا هناك حاجة الى رقابة سياسية أشد على العمليات التي أصبحت معقدة بشكل متزايد. ولا يجوز على الاطلاق أن تحبط الاعتبارات العسكرية البحتة الأهداف السياسية، ولا حتى تحجبها. وبطبيعة الحال، فقد تسهم المنظمات الاقليمية أو الدفاعية إسهاما مفيدا من ناحية الخبرة والموظفين والعتاد. ولكن اللجوء للقوة يعترض مسبقا أن المؤتمن على القانون - أي مجلس الأمن - يمارس سلطته باسم المجتمع الدولي. ولا يمكنه أن يتنازل عن ذلك. ولهذا أصرت فرنسا على أن يكون للممثل الخاص للأمين العام الى يوغوسلافيا السابقة السلطة على جميع العمليات وفقا لولاية دولية. ويبدو لي من المهم أن نتمسك بهذا المطلب في كل وقت. وبالمثل، فإن فرنسا مصممة على ألا تغرب الأهداف السياسية للعملية في الصومال عن البال.

ثم يجب أن نبحث بصفة منتظمة مسألة الجداول الزمنية للعمليات.

فمن ناحية المبدأ، يجب تعيين آجال واضحة تنتهي فيها كل عملية بموجب القرار الفعلي الذي يشكلها. ومن المهم أيضا أن نعرف متى ننهي العمليات التي تستمر طويلا دون داع، وتستنزف موارد المنظمة ودولها الأعضاء. وتؤيد فرنسا تأييدا تاما جهود الأمين العام في هذا المضمار.

وأخيرا، يجب أن نوسع قدرة المنظمة على الاستجابة. فالوقت الذي يمر بين اتخاذنا لمقرر بإنشاء قوة وتنفيذ ذلك المقرر يطول أكثر مما ينبغي. فكم أسبوعا كان علينا أن ننتظر قبل أن توزع في النهاية القوة الجوية التي رخص بها القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) بشأن البوسنة؟ وكم أسبوعا انتظرنا حتى تصل الى سراييفو التعزيزات الأرضية التي أعلن عنها؟

ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الاجراءات الحالية لا تستوفي معياري سرعة رد الفعل ومرونة الاستخدام اللازمين في هذا المجال.

ومع ذلك، لا ترى فرنسا ضرورة لأن تكون للمنظمة قوة خاصة بها. ومن ناحية أخرى تشارك فرنسا في مناقشات نظمتها الأمانة العامة بشأن فكرة الوحدات الاحتياطية. وقد أسفرت هذه المناقشات عن مقترحات مبتكرة لقوات تصمم خصيصا للأمم المتحدة. وبهذه الطريقة يمكن أن يكون تحت تصرف المنظمة إمكانات الدعم والنقل والاتصال، التي تفتقر إليها الآن، للإسراع في تنفيذ الاجراءات العسكرية.

وفرنسا، التي عرضت بالفعل، في بيان أصدره رئيس الجمهورية الفرنسية، أن توفر للأمين العام قوة من ١ ٠٠٠ جندي لعمليات حفظ السلام، خلال ٤٨ ساعة

من أخطارها، ستشترك في ذلك الجهد.

وهذه التدابير ميزة لها أخرى، فستضفي المزيد من الفعالية على الدبلوماسية الوقائية التي ينبغي أن تكون في صلب الطموحات التي نرجوها للمنظمة. وتتطلب منا هذه السياسة أن ننشئ آليات لمنع الأزمات وتقييمها والتحذير منها وأن نضع هذه الآليات موضع التنفيذ.

وهناك عدة أفكار قدمتها "خطة للسلام" - تشمل استخدام بعثات لتقصي الحقائق والوزع الفعال لقوات الأمم المتحدة - طبقت بالفعل في بعض الحالات الصعبة في افريقيا وآسيا الوسطى والبلقان.

وبهذه الروح، فإن المملكة المتحدة وفرنسا على استعداد لتقديم مقترحات الى الأمين العام بوضع قائمة من الشخصيات البارزة التي يمكنها التدخل فورا، بناء على طلبه، بالاتصال بالمنظمات الاقليمية المختصة، وتزويدها بالمعدات اللازمة - وبخاصة في مجال الاتصالات - لتمكينها من أداء مهامها على أكمل وجه.

ومن خلال مبادرات ملموسة من هذا النوع، وهي مبادرات قد تبدو بسيطة لأول وهلة، ستتبوأ الدبلوماسية الوقائية تدريجيا مكانها الصحيح في صيانة السلم.

أما الجهود التي بذلت، أخيرا، خلال السنوات القليلة الماضية، في مجال نزع السلاح فيجب أن تستمر.

لقد تم إحراز نجاح كبير بالفعل في تخفيض مخزونات الأسلحة التي تراكمت أثناء الحرب الباردة. ولكن هناك أولوية جديدة بدأت تتضح، وهي مكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل. ولتحقيق هذا الهدف يجب أن نكون يقظين للغاية بالنسبة للمجال الثلاثي المتعلق بالأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والتكنولوجيات التسيارية.

وعلى ضوء ذلك، ترحب فرنسا بتوقيع ما يقرب من ١٥٠ دولة، في باريس على اتفاقية حظر الأسلحة الكميائية، وهي أول اتفاقية حقيقية متعددة الأطراف وشاملة النطاق في مجال نزع السلاح، وتدعو الدول التي لم تصدق بعد على هذه الاتفاقية الى التصديق عليها. وتؤيد الجهود التي تبذلها مجموعات متعددة من البلدان لوضع أنظمة للرقابة على تكنولوجيا القذائف والصادرات النووية، وبيع ما يسمى بالمنتجات الحساسة.

وتطالب فرنسا، أخيرا، بتعزيز أنظمة عدم الانتشار. وتؤكد من جديد بصفة خاصة رغبتها في أن ترى معاهدة عدم الانتشار وقد تم تمديدها الى أجل غير مسمى دون قيد أو شرط. ولا تزال ترى أن مجلس الأمن وحده هو الذي يمكن أن يقرر توقيع الجزاءات على الأطراف التي تسلك سلوكا غير مسؤول. وستكون هذه هي الحالة اذا رفضت كوريا الشمالية احترام التزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ما هي الضمانات التي يمكن توفيرها للأمن والسلم الجماعيين إن لم نفعل شيئا لمحاولة القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية التي كثيرا ما تكون مصدر الصراع؟ نحن نعلم أنه لا يمكن وجود سلام دائم دون تنمية اقتصادية دائمة. ولهذا، فلا شك أن "خطة السلام" تتطلب " خطة للتنمية" أيضا.

ومن المعروف أن فرنسا تدافع دائما عن مصالح البلدان النامية، وبخاصة أقلها نموا، في مناقشاتها مع شريكاتها من الدول الصناعية. وهي تنادي دون كلل، وأحيانا لا حياة لمن تنادي، بزيادة كبيرة في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، للسماح لهذه البلدان بالتمتع بالمزايا التجارية دون معاملة بالمثل، وتخفيف عبء ديونها، وتثبيت أسعار المواد الخام. ولن يضعف عزمنا في هذا الأمر، فكيف يمكننا أن نقبل، على سبيل المثال، حالة تدفع فيها البلدان الافريقية للبنك الدولي كل عام أكثر مما تتلقى منه؟

كما أننا لا يمكن أن نقبل استمرار، بل وفي بعض الأحيان تفاقم، حالات البؤس الصارخة للغاية. ولم تنس فرنسا مدى عمق الأزمة في افريقيا جنوب الصحراء التي تربطها بها روابط كثيرة. وهي ترى من الضروري المحافظة على ما تم إحرازه من نواحي التعاون الأساسية بين المجموعة الأوروبية وبلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وبخاصة بالنسبة للتجارة.

وأخيرا، فإن طموحنا الثالث بالنسبة للأمم المتحدة يتعلق بالقضية الضخمة، قضية المسائل الاجتماعية، التي ترتبط بطبيعة الحال، بمتطلبات التنمية، وإن كانت مستقلة عنها.

إن حماية حقوق الانسان، والمحافظة على البيئة، وتقديم العون للاجئين، ومكافحة الأوبئة الواسعة النطاق والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، كل هذا له بعد عالمي. ويجب على المنظمة أن تعالج هذه المشاكل بنفس الطاقة التي تنفقها في البحث عن

السلام وتعزيز التنمية.

هناك مواعيد عديدة تنتظرنا. فلنعمل، دون إبطاء، على تنفيذ التوصيات التي اعتمدت بالاجماع في مؤتمر فيينا لحقوق الانسان، وبخاصة إنشاء مركز مفوض سام لحقوق الانسان. ولنعد لمؤتمري القاهرة وبيجينغ وقمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن بكل التصميم اللازم، بحيث ندعم التعاون المطلوب في معالجة المشاكل الديموغرافية، وتعزيز حقوق المرأة ومطالب التنمية الاجتماعية.

وتشكل الأوبئة الكبرى دائما تهديدا لدول العالم. ولكن الحاجة الى تعبئة دولية شاملة أصبحت ملحة على وجه الخصوص في حالة مرض الأيدز، نظرا لكل أنواع التخريب التي يشيعها انتشار هذا الداء. وآمل مخلصا، ونحن على عتبة العقد الثاني من هذا الكفاح، أن يكون تلاحم عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجميع الدول والمنظمات المعنية على مستوى هذا التحدي الجديد. وفي هذا السياق، تقترح فرنسا عقد مؤتمر في العام القادم يجمع بين البلدان الرئيسية المساهمة في الكفاح ضد هذا البلاء، بغية النهوض بتنسيق جهودها وإعطائها دفعة جديدة.

وهذه الظواهر ليست جديدة في معظم الحالات. ولكن التحدي الذي تشكل لمجتمعاتنا في الشمال والجنوب خطير بدرجة لم يسبق لها مثيل، لأنها تؤثر على التخلف بنفس القدر الذي تؤثر به على تجاوزات المجتمع الاستهلاكي. واستجاباتنا التقليدية تثبت أنها غير كافية أو غير فعالة. إننا في حاجة الى أفكار جديدة في هذا المجال. ويجب أن يكون للأمين العام سلطة واسعة تمكنه من الإقدام على مبادرات والتقدم باقتراحات في هذا الشأن. ولهذا تقترح فرنسا تشكيل مجموعة من الشخصيات البارزة تختار على أساس قدراتها الفكرية والعملية ونفوذها الأدبي لمعاونته في هذه المهمة الحيوية في ختام هذه القرن.

إن الاعلان عن هذه الطموحات تجاه الأمم المتحدة كان من المحتمل قبل بضعة سنوات أن يجعل المتشككين يبتسمون. ولكن مع انتهاء الحرب الباردة أصبح أمام المجتمع الدولي فرصة تاريخية وهي ألا نصرف النظر عن المشاكل بعد الآن فقد نحلها. وألا نحد الصراعات بعد الآن فقد نسويها.

يجب أن نتحلى ببعد النظر. إن هذه الفترة قد تكون مجرد فترة فاصلة وجيزة. واذا كنا مترددين، فهل سننتظر طويلا قبل أن تستسلم الشعوب لأحط ميولها وتنبذ قواعد القانون الدولي أو تضع نفسها، في أفضل الحالات، تحت رحمة تضامنات إقليمية متنافسة وقد تكون عدائية؟

ليس أمامنا متسع لا حدود له من الوقت. ولهذا فمن واجبنا القيام، دونما إبطاء، بالاصلاحات المطلوبة لتعزيز منظمتنا وتحقيق أهدافها الجديدة.

وأود أن أؤكد للجمعية أن الأمم المتحدة في سعيها نحو تحقيق هذين الهدفين التوأمين، بوسعها أن تعول على عزم فرنسا الثابت.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥